الاتجاهات القدرية والسلوك الإنجابي في الأردن
دراسة مرجعية

منير كرادشة*
نايف البنوي**

ملخص: استهدفت هذه الدراسة بحث علاقة المتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية والديموغرافية مع مستويات اتجاهات الأزواج القدرية، وذلك استناداً إلى تحليل بيانات مسح "السكان والصحة الأسرية 2002"، الذي أعدته دائرة الإحصاءات العامة. واستخدمت الدراسة لهذه الغاية عدداً من النماذج الإحصائية الوصفية إضافة إلى نموذج تحليل الانحدار اللوجستي، واختبار الانحدار الخطي العام. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ما نسبته 5% من النساء في عينة الدراسة لديهن اتجاهات قدرية بخصوص سلوكهن الإنجابي. كما أظهرت النتائج أن للمتغيرات المستقلة مثل: "مستوى تعليم المرأة، وعمرها عند الزواج، وعمر الزوجة الحالي، وحجم الأسرة، وسبق استخدام موانع الحمل في الأسرة" علاقة إحصائية مهمة مع اتجاهاتهن القدرية بخصوص سلوكهن الإنجابي. كما بينت الدراسة أن لمتغيرات مثل "مستوى تعليم الزوج، وصلة القرابة بين الزوجين، وحالة عمل المرأة، وإجراء فحص طبي قبل الزواج، والدين" أهمية هامشية وضعيفة إحصائياً مع اتجاهاتهم القدرية بخصوص سلوكهم الإنجابي.

المصطلحات الأساسية: المتغيرات الاجتماعية، المتغيرات الديموغرافية، السلوك الإنجابي، الاتجاهات الدينية.

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
** قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن.

المقدمة:

أحرزت مستويات الخصوبة في الأردن انخفاضاً واضحاً وملموساً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم؛ حيث انتقل المجتمع الأردني من طور المجتمع التقليدي ذي الخصوبة الطبيعية غير المخططة، إلى طور المجتمع الآخذ بالتطور والتحديث ذي الخصوبة المخططة. **وقد أسهمت جملة من التغيرات الاجتماعية** والديموغرافية والاقتصادية التي أصابت المجتمع الأردني في العقود الثلاثة الماضية في تحقيق ملامح الانخفاض المشاهد حالياً على مستويات خصوبته، ويعد انخفاض معدل الوفيات بسرعة الاستجابة لما قدمته التكنولوجيا والتقدم الطبي من تحسينات، وارتفاع العمر عند الزواج، وزيادة نسب استخدام موانع الحمل خاصة الحديثة منها، إضافة إلى ارتفاع مستوى تعليم المرأة وارتفاع نسب مشاركتها في سوق العمل، وارتفاع مستوى التحضر، من أهم دوافع هذا الانخفاض(منير كرادشة، 2007). **وقد أسهمت جملة هذه التغيرات** في جعل المجتمع الأردني أكثر تقبلاً **لفكرة تنظيم** سلوكه الإنجابي، وتحويل هذا السلوك من قضية بيولوجية حتمية ومطلقة، إلى قضية سلوكية تتحدد على ضوء مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والثقافية ذات العلاقة المباشرة بمواقف الأفراد واعتقاداتهم، وببناء المجتمع نفسه ووظائفه المختلفة (دائرة الإحصاءات العامة، 2003)[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مستويات الخصوبة في الأردن، وإن حققت بعض الانخفاض المطلوب في بدايات التسعينيات من القرن المنصرم، إلا أنها بقيت بعيدة عن المستويات المنشودة (دائرة الإحصاءات العامة، 2005). وفسر ذلك – بالمقام الأول – نتيجة لعدم مراعاة المجتمع للقيود والضوابط التي تفرضها خصائص المحيط على عنصري الطلب والعرض من الأطفال، على اعتبار أن "لخصائص المحيط" تأثيرها البالغ على مواقف الأفراد وسلوكياتهم الإنجابية (اللجنة الوطنية للسكان والأمانة العامة، 1998). وقد اعتبرت هذه الخصائص من الأسباب الرئيسة لعدم تجاوب الخصوبة بالشكل المنتظر مع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(1) وعلى ضوء ذلك فقد أخذت كثير من المؤسسات – خاصة المعنية بقضايا السكان – في الأردن تعمل جاهدة لخلق نوع من التجانس بين معدلات نموها السكاني من جهة وعملية التنمية والموارد المتاحة من جهة أخرى، من خلال طرح برامج سكانية وطنية واضحة المعالم، ووضع سياسات سكانية محددة الأهداف، لتحقيق التوازن المنشود بين طرفي المعادلة الديموغرافية (الموارد المتاحة ومعدلات النمو السكاني).

وتمثل المؤسسات الدينية والاجتماعية ومواقفها الداعمة لمؤسسة الزواج، والنظام الأبوي، والدور التقليدي للمرأة، وما تتركه من آثار على سلوك الأفراد، واتجاهاتهم، أهم مضامين هذه الخصائص. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص، إلى أن كثيراً من الأزواج في الأردن لم يلجؤوا لتحديد العدد المرغوب من الأطفال خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي لاعتبارات، أغلبها ذات صيغ اعتقادية قدرية، "ترهن مسألة الإنجاب للقدر"؛ أي ترهن قضايا الحمل والإنجاب لمشيئة القدر، ولا يجوز لأحد التدخل فيها. (هدى زريق، 1987).

وتمثل إساءة فهم وجهة نظر الدين بهذه القضايا، إضافة لنقص المعرفة بشأن مسألة تنظيم الأسرة، جوانب مهمة مكملة لأنماط اتجاهات الأزواج ومواقفهم إزاء مسألة الإنجاب في المجتمع الأردني. وعلى الرغم من حساسية هذه الجوانب وأهميتها في تحديد قناعات الأفراد وتصوراتهم وأنماط مواقفهم المتخذة والمرتبطة بمسألة خصوبتهم وسلوكهم الإنجابي، فإن أغلب الجهود ذات العلاقة لم تتعرض بالتفصيل إلى هذه الأبعاد وأسبابها، وانعكاساتها، خاصة في مجتمعنا الأردني الذي يتميز ببناءاته الاجتماعية المتوارثة، وقيمه الدينية الراسخة والعميقة، وإن تضمنت بعض الجهود إشارات مختلفة غير معمقة حول وجود ارتباطات ذات صلة بين السلوك الإنجابي للأزواج واعتقاداتهم الدينية (اللجنة الوطنية للسكان والأمانة العامة، 1998).

أهمية الدراسة:

أدت المعرفة غير المكتملة بأساليب ضبط الخصوبة، مضافاً إليها مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الأردني، إلى إعاقة إحداث تغييرات ملموسة وجذرية على مستويات الخصوبة الزواجية. وتمثل النظرة الدينية الخاطئة والمرتبطة بمواقف الأزواج الإنجابية (المتمحورة حول ضرورة ترك مسألة الإنجاب بيد القدر) أحد أهم الأسباب التي تقف وراء عدم تجاوب مستويات الخصوبة السكانية مع عملية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في الأردن خلال العقود الأخيرة (هدى زريق، 1987)، بل أسهمت هذه النظرة أيضاً في زيادة ترسيخ حالة الغموض وعدم الوضوح لسلوك الخصوبة السكاني واتجاهاته.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة محاولة لتغطية بعض جوانب النقص الحاصل في الدراسات التي تناولت سلوك الخصوبة بالبحث والتحليل، كما جاءت

أهميتها من تركيزها على بحث وتحليل الاتجاهات القدرية المتصلة بسلوك الأفراد الإنجابي، ودراسة وتحليل وبشيء من العمق والتفصيل علاقة هذه الاتجاهات بمجموعة من العوامل الديموغرافية الاجتماعية الاقتصادية المختلفة.

وبصورة عامة **فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من**:

1 – تركيزها على بحث وتحليل مواقف الأفراد واتجاهاتهم "القدرية" باعتبارها مدخلاً مهماً لفهم القيود والضوابط التي تفرضها خصائص المحيط على "عنصري" الطلب والعرض من الأولاد (Rodriguez et al,1984)، ولما تتضمنه هذه الاتجاهات من محركات يمكن أن تضعف تجاوب مستويات الخصوبة بالشكل المنتظر مع عملية التنمية (هدى زريق، 1987).

2 – تضمنها لمحاولة إخضاع العوامل والمحددات الملازمة لمواقف الأزواج القدرية للدراسة والتحليل، خاصة أن فهم هذه المواقف يمكن أن يشكل واحداً من المداخل المهمة والرئيسة لتحقيق فهم أكثر عمقاً لظاهرة الخصوبة ومحدداتها في الأردن. كما أن دراسة مثل هذه الاتجاهات والمواقف "القدرية" من الأهمية بمكان؛ إذ قد تسهم في إعطاء فكرة مفصلة وواضحة حول واحد من المواقف السلبية التي لازمت اتجاهات خفض الخصوبة في الأردن لعقود عدة خلت.

3 – كونها واحدة من الدراسات التي تهتم بما يعرف بالأدبيات الديموغرافية في "دراسات الفترة" Period Study، وهي نمط من الدراسات تمحور جل اهتمامها في بحث وتحليل أثر الظروف والملابسات والأحداث الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وانعكاساتها خلال فترة إسناد زمني معلومة على ظاهرة محددة، بهدف كشف وتحديد أهمية هذه الأحداث وتفاعلاتها وانعكاساتها، على الظاهرة قيد الدراسة، وقدد حددت فترة الإسناد الزمني لأغراض الدراسة بالسنوات الممتدة بين (1992– 1997).

مشكلة الدراسة وأهدافها:

إن المراجعة التفصيلية لأدبيات الخصوبة والدراسات السابقة، توضح تمحور جلها حول جوانب ديموغرافية اجتماعية اقتصادية عامة غير محددة، أو اقتصارها على تناول متغير ديموغرافي أو اجتماعي أو اقتصادي بعينه، ودراسة علاقته بسلوك الخصوبة الزواجية؛ مما زاد الاعتقاد تباعاً بأن مثل هذه الدراسات لم تقدم إسهامات وافية حول موضوع الخصوبة، وأسباب محافظتها على مستوياتها العالية،

كذلك لم تقدم معرفة مفصلة وعميقة تفسر أنماط الخصوبة القائمة، كما أنها لم تقدم أطراً معرفية محددة الجوانب لهذه الظاهرة بصور وافية وشاملة.

واستناداً إلى ما تقدم فإن أهداف هذه الدراسة تنبع من سعيها لبحث وتحليل مواقف محددة من المسألة السكانية في المجتمع الأردني تتمثل في جوانب اعتقادية ذات علاقة مباشرة في سلوك الأفراد الإنجابي، وهي جوانب تعبر في مضامينها عن دوال الطلب والعرض على الأولاد، وما يفرضانه من قيود وضوابط على مستوى خصوبتهم؛ إذ اعتبرت هذه المواقف – كما أسلفنا – أحد أهم الأسباب الرئيسة لعدم تجاوب مستويات الخصوبة بالشكل المنتظر مع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأردني (Rodriguez et al, 1984). إذ إن كثيراً من النساء يمتنعن عن تحديد العدد المرغوب من الأطفال، نظراً لاعتبارهن مسألة الإنجاب مسألة قدرية مرتبطة بمشيئة الله، ومن ثم يعمدن إلى ترك سلوكهن الإنجابي دون أي تخطيط أو تنظيم يذكر (هدى زريق، 1987).

وبالتحديد فقد **هدفت هذه الدراسة** إلى:

1 – تعرف الخصائص الاجتماعية–الاقتصادية والديموغرافية للأزواج وعلاقتها باتجاهاتهم القدرية نحو الإنجاب خلال الفترة الممتدة بين 1992–1997.

2 – تحديد أثر مواقف الأفراد واتجاهاتهم القدرية على مستوى الخصوبة الزواجية، عند إدخالها مع باقي متغيرات الدراسة المستقلة، وعزل تأثيرها على المتغير التابع وتثبيت هذا التأثير خلال الفترة الممتدة بين 1992–1997.

وعلى العموم، فإن هذه الدراسة تتضمن محاولة لبحث وتحليل موضوع **الاتجاهات القدرية ومحدداتها وأنماط تأثيرها على السلوك الإنجابي للأزواج**، آخذة بعين الاعتبار "خصائص المحيط"، ومحاولة دمج هذه "الخصائص" في نماذج تحليلية إحصائية متقدمة ومتنوعة، بهدف تحقيق فهم أكثر عمقاً وشمولاً للظاهرة قيد الدراسة، في محاولة للإحاطة بواحدة من أهم معوقات خفض الخصوبة في المجتمع الأردني خلال الفترة الممتدة بين 1992–1997.

وبناء على ما تقدم فقد صيغت **تساؤلات الدراسة** على النحو التالي:

1 – هل لخلفية الأزواج الاجتماعية والاقتصادية مثل: مستوى تعليمهم، حالة عمل الزوجة، مكان الإقامة، درجة القرابة بينهم، أثر واضح على اتجاهاتهم القدرية نحو سلوكهم الإنجابي.

2 – هل للمتغيرات الممثلة لسلوك المرأة الديموغرافي مثل: حجم الخصوبة الفعلية، حجم الخصوبة المفضلة، استخدام موانع الحمل، مناقشة الزوج للزوجة لاستخدام أحد موانع الحمل، حدوث وفيات للأطفال في الأسرة، العمر عند الزواج، وفيات قبل الولادة، أثر واضح على اتجاهاتهم القدرية نحو سلوكهم الإنجابي؟

3 – هل لاتجاهات الأزواج القدرية آثار ذات دلالة إحصائية على سلوكهم الإنجابي، بعد إدخال وضبط أثر المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية قيد البحث؟

أدبيات الدراسة:

تشير أغلب أدبيات الخصوبة التي بحثت في متغير الدين وآثاره المحتملة على سلوك الخصوبة الزواجية، إلى أن تأثير هذا المتغير بقي غامضاً بعض الشيء، وعزي ذلك لتداخل تأثيره مع متغيرات أخرى ذات أبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة. إذ وصف **دوركايم** (جورج ريترز، 1993) الظاهرة الدينية بأنها ذات طبيعة ديناميكية أصلية؛ بمعنى أن هذه الظاهرة لا يقف دورها عند حدود السيطرة على الأفراد فقط، ولكنها تمتلك القدرة على السمو بهم بما يفوق قدراتهم الإنسانية؛ إذ إن الطبيعة البنائية للعلاقة بين متغير الدين والخصوبة ليس من السهل تفكيكها أو تحديدها أو اختزالها بعامل الدين وحده، أو عزل صافي تأثيره عن تأثير باقي المتغيرات الأخرى، فمن الصعب تحديد ما يمكن اعتباره أثراً دينياً وما هو غير ذلك. غير أنه يشير هنا(جورج ريترز، 1993) إلى أنه كلما اطرد نمو المجتمع وتطور ضاق ميدان الدين وتقلص نطاقه بصورة كبيرة، وبدلاً من أن يصبح الدين "الضمير الجمعي" في المجتمع، نجده يصبح مجرد واحد من العديد من المواقف والتصورات الجمعية التي تسود المجتمع. وعلى الرغم من ذلك فإن أثر الدين على الخصوبة يمكن فهمه من خلال النظرة السلبية نحو استخدام موانع الحمل، وخاصة الحديثة منها، كذلك من خلال نظرة القداسة لدور الأمومة، والدور التقليدي للزوجة القائم على خدمة الزوج والعناية بالأطفال (Obermeyer.& Carsenas,1997). وانطلاقاً من القاعدة المنهجية التي يعتمدها دوركايم القائلة بأن الظاهرة الاجتماعية لا يتسبب في وجودها سوى ظاهرة اجتماعية أخرى، وقد خلص **دوركايم** إلى أن المجتمع هو مصدر الدين (جورج ريترز، 1993).

وفي السياق ذاته فقد أمضى **ماكس فيبر** (جورج ريترز، 1993) الكثير من الوقت في تحليل الكيفية التي عاقت بها الديانات القديمة والديانات الموجودة في معظم دول العالم ظهور دالة الرشادة والعقلانية في سلوكيات أفراد المجتمعات ومواقفهم؛ فقد لاحظ **فيبر** أن "المقدس يتميز بخاصية فريدة، وهو أنه لا يتغير أو يتبدل"، وعلى الرغم من ذلك فقد أثبت الدين في الغرب قابليته للتبدل وأنه يقبل الترشيد، وأنه قد أدى دوراً أساسياً في توجيه قطاعات كثيرة في تلك المجتمعات. وفي السياق نفسه، فقد أشارت النظرية التقدمية **لوليم أوجبرن** (سناء الخولي، 1978) إلى الوظيفة الدينية للأسرة، حيث كانت تمتاز الجماعة الأسرية بالتماسك، وتنظر إلى الزواج نظرة قداسة، وإلى إنجاب الأطفال على أنه نوع من الالتزام الإلهي، إلا أنه أثناء مسيرة تغير الأسرة، انسلخت عنها أغلب هذه الوظائف والمضامين ذات الصيغ الدينية والبيولوجية.

ويعد "موقف واتجاهات الأفراد القدرية" مؤشراً ثقافياً مهماً ومساهماً فاعلاً في تحديد ملامح الخصوبة الفعلية في الأسرة، بسبب تأثيره الحاسم والقوي في تشكيل تصورات الأزواج بشأن عدد الأطفال الذين يطمحون إلى الحصول عليهم، باعتبار أن مثل هذه المواقف تتضمن تصريحاً علنياً من قبل الأزواج أنفسهم حول عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم، أو مواقفهم بخصوص تنظيم سلوكهم الأنجابي أو تركه بيد القضاء والقدر.

وقد لاقى هذا المفهوم اهتماماً خاصاً في الدراسات الديموغرافية في الآونة الأخيرة (جورج أمرهور وأنطوني ماير، 1986) سواء على الصعيد العالمي أم المحلي، باعتبار أن حجم الخصوبة الفعلية – على الرغم من كونها قضية بيولوجية – تتأثر إلى حد بعيد بنوايا الأزواج الإنجابية وقراراتهم، التي تتوقف بدورها على عوامل غالبيتها غير بيولوجية، وضمن هذه الرؤية فإن قضية الإنجاب ما هي في النهاية إلا قضية سلوكية تخضع لتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وبهذا الخصوص أكدت الدراسات المعنية (التي بحثت في مفهوم حجم الطلب على الأطفال وتفضيلات الإنجاب، خاصة حجم الأسرة المثالي المرغوب)، أن هذا المفهوم ليس له أي معنى في الدول النامية بسبب عدم إمكانية تطبيقه (Krik, 1967) نتيجة للاتجاهات الدينية القدرية السائدة، وكون كثير من النساء في هذه المجتمعات لا يسعهن الإعلان عن رقم محدد لحجم أسرهن المثالي أو المرغوب لاعتبارهن قضية الإنجاب قضية قدرية مرتبطة بمشيئة الله، أو بسبب افتقادهن لتصور مسبق

أو رؤى واضحة لحجم أسرهن المثالي والمرغوب فيه، أو بسبب حساسيتهن إزاء مثل هذه الأسئلة، أو بسبب الجهل والأمية، أو بسبب عدم إدراك مثل هذه المفاهيم ومضامينها وأبعادها.

وخلص **أمرهور** (جورج أمرهور، وأنطوني ماير، 1986) في دراسته حول حجم الخصوبة المفضلة في سوريا إلى أن هناك ترابطاً كبيراً بين حجم الخصوبة الفعلية وحجم الخصوبة المرغوبة. كما أشارت الدراسة إلى أن الأزواج الذين يمتازون بفترات زواج قصيرة لديهم رغبات واضحة بتكوين أسر صغيرة الحجم. وخلصت الدراسة إلى أهمية عوامل المحيط وخصائص الأفراد على حجم الخصوبة المرغوبة، وإلى أهمية متغيرات مثل "مكان الإقامة، الدين، وعمر الزوجة الحالي" على حجم الخصوبة المرغوبة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى ما خلصت إليه الدراسات المحلية السابقة (Karadsheh, 2007)، التي بحثت في متغير الدين وأثره على أنماط المباعدة بين المواليد، حيث بينت هذه الدراسات هامشية أثر عامل الدين وضعف هذا الأثر على سرعة الانتقال لإنجاب الطفلين الأول والثاني؛ أي إن أغلب النساء يملن للانتقال لإنجاب الطفلين الأول والثاني بالسرعة الممكنة، بغض النظر عن مواقفهن الدينية من مسألة الإنجاب، وبهذا الصدد تشير الدراسات المعنية إلى أن النساء المسيحيات يبدين ميولاً أقل حدة للانتقال لإنجاب الطفل الثالث فما فوق، مقارنة بنظائرهن من النساء المسلمات، وقد فسرت هذه النتيجة إما بسبب رغبتهن بالحصول على أسر صغيرة الحجم نسبياً، أو بسبب ما يحملن من أفكار بشأن استخدام وسائل منع الحمل خاصة الحديثة منها (دائرة الإحصاءات العامة، 1998).

وعلى صعيد متصل، بينت دراسة **شتيوي** (موسى شتيوي، ومنير كرادشة، 2002)، أن الأفواج الجديدة من الأزواج (New Cohort of Marriage) قد أحدثت حراكاً اجتماعياً صاعداً نحو مستويات أعلى من التعليم، ومستويات مشاركة أوسع في سوق العمل، كما حققت هذه الأجيال الجديدة درجات أعلى من التحضر، وقدرة أكثر على التعامل مع متغيرات التنمية؛ ما ترتب عليه زيادة حدة الصراع والتنافر بين خصائص الأفراد من جهة وخصائص المحيط ممثلة بمجموعة القيم والتقاليد المتوارثة من جهة أخرى. ولعل الأثر الأكبر المحسوب لهذه المتغيرات مجتمعة، يكمن في قدرتها على طرح قضية الخصوبة كسلوك يخضع لمفهوم الانتقاء والاختيار؛ الأمر الذي زاد من إدراك الفرد لأهمية الإمساك بقرار تنظيم حجم أسرته وقدرته على ذلك، وأهمية إخضاع مسألة الإنجاب لإرادته وسلوكه العقلاني الرشيد.

كما أشارت دراسة **سهاونة** (فوزي سهاونة، ومنير كرادشة، 1994) بعنوان "الاستثمار في تعليم الأبناء وعلاقته بالخصوبة المفضلة في الأردن"، إلى أن زيادة الاهتمام بالجانب النوعي للأطفال (أي الاستثمار في تعليمهم) يعد عاملاً مهماً ومؤثراً على حجم الخصوبة الفعلية والمفضلة في الأردن. وخلصت الدراسة إلى أهمية متغيرات أخرى مثل:"الانتماء الديني، وعدد الأطفال الذكور، وعدد الأطفال المتوفين في الأسرة، وسبق النقاش والتفاهم بين الزوجين بشأن استخدام موانع الحمل، ومستوى تعليم الزوجة" في تفسير تباين الخصوبة الفعلية والمفضلة.

وبسياق متصل أشارت دراسة **الشامي** (جوزيف الشامي، 1977)، إلى أهمية هذه الاتجاهات الاعتقادية على سلوك الأزواج الإنجابي، وفسر ذلك بسبب ارتباط تأثير هذه الاتجاهات بمتغيرات ذات صيغ اجتماعية وثقافية مختلفة ومتداخلة. وبينت الدراسة أن مثل هذه الاتجاهات الاعتقادية قد شكلت معوقات حقيقية أمام قرار تنظيم الأسرة، وتكريس الفهم الخطأ حول مسألة تنظيم النسل.

كما أشارت دراسة **المصاروة** (عيسى المصاروة، 2003)، إلى أن ثمة أفكاراً ومواقف مسبقة وكامنة خاصة لدى الزوجات الأميات اللاتي يقطن المناطق الريفية في الأردن، تجعلهن أقل مرونة بشأن تنظيم أسرهن، وأكثر تحفظاً حول مسألة تنظيم سلوكهن الإنجابي، أو الإعلان عن نواياهن الإنجابية، ومن ثم فهن أكثر نزوعاً نحو ترك مسألة الإنجاب لمشيئة القدر. وأشارت بهذا السياق – أيضاً – إلى أن حجم التحولات التي طرأت على اتجاهات الأزواج القدرية بخصوص سلوكهم الإنجابي، جاء انعكاساً لارتفاع مستويات التعليم، وخاصة تعليم الإناث، حيث عزز من مهارتهن الحياتية ومكنهن معرفياً، ورفع من مستوى وعيهن حول أهمية إخضاع مثل هذه الاتجاهات لسلوك الإنسان الرشيد والعقلاني.

كما بينت دراسة **مسح اتجاهات الأزواج نحو الخصوبة في الأردن 1985** (دائرة الإحصاءات العامة، 1988)، أن 52% من النساء المتزوجات في عينة المسح لم يلجأن إلى الضبط أوالتحكم في خصوبتهن لأسباب تتعلق بمواقفهن القدرية، كذلك رفضت نسبة مماثلة من الأزواج الإعلان عن حجم الأسرة المرغوبة لديهم للأسباب نفسها، وفضلوا الإعلان عن اتجاهاتهم القدرية فيما يتعلق بسلوك خصوبتهم. كما بينت نتائج الدراسة أن لخصائص الأزواج (الذكور/الإناث) مثل "مستوى تعليم الزوجين، حالة عمل الزوجة، المستوى الوظيفي للزوج، العمر عند الزواج" علاقة واضحة مع نواياهم الإنجابية. وخلصت الدراسة إلى أن اتجاهات الأزواج القدرية، تعد من أهم عوامل رفع مستوى الخصوبة الفعلية في الأردن.

كذلك خلصت دراسة أخرى **لدائرة الإحصاءات العامة** (دائرة الإحصاءات العامة 1998)، إلى أن (5%) من النساء في عينة المسح لا يلجأن إلى تنظيم أسرهن، ولم يقمن بأي تدخل بخصوص تنظيم خصوبتهن، وفضلن الإبقاء على نمط الخصوبة الطبيعية لديهن دون أي تدخل أو تخطيط.

وتؤكد دراسة **رودروجيوز** (Rodriguize et al., 1984) بهذا الخصوص تخلل مواقف الأزواج واتجاهاتهم – خاصة الأزواج الذكور – نحو مسألة تنظيم أسرهم نظرة سلبية، وعزت تلك النظرة إلى رغبات الأزواج القوية والمضمرة لإنجاب أكبر عدد من الأطفال الذكور في الأسرة؛ مما يترتب على ذلك إحجام الأزواج عن القيام بأي محاولة جدية لتنظيم سلوكهم الإنجابي، ومن ثم زيادة اتجاهاتهم نحو ترك مثل هذه القضايا لمشيئة القدر وحكمه.

وبصورة عامة، تشير الأدبيات السكانية المحلية (فوزي سهاونة، ومنيركرادشة 1992) إلى أن السياسات السكانية في الأردن، قد سجلت إخفاقاً نسبياً في تحقيق أهدافها وغاياتها، وعزت هذا الإخفاق في المقام الأول إلى عدم مراعاة القيود والضوابط الاجتماعية الثقافية لعنصري الطلب والعرض من الأطفال، بحيث لم تستطع عوامل التنمية والتحديث التي شهدها الأردن في الآونة الأخيرة إحداث تغيير جذري على هذين العنصرين، خاصة عنصر الطلب على الأطفال الذي يمثل عنصر الخيار الشخصي للعدد المرغوب في إنجابه من الأطفال في الأسرة.

الإطار النظري للدراسة:

تفسر النظرية الاقتصادية الجزئية Micro-Economic Theory (Becker, 1960) انخفاض مستويات الخصوبة السكانية في المجتمعات الإنسانية في ظل عملية اتخاذ القرار وصنعه، المتعلق بالسلوك الإنجابي للزوجين. وترتكز عملية صنع مثل هذا النمط من القرارات واتخاذه، على مفهومي الرشادة والعقلانية من جهة وحساب المنفعة من جهة أخرى، حيث يتحدد على ضوء مثل هذه القرارات عدد الأطفال المنوي إنجابهم مستقبلاً من قبل الزوجين. وقد اعترى هذه البناءات النظرية –التي تعرضت لمثل هذا المفهوم– كثير من أوجه النقد والقصور، لجملة أسباب أهمها :"عدم قدرة بعض الشرائح الاجتماعية في كثير من المجتمعات على تحقيق رغباتهم المعلنة بشأن عدد الأطفال المرغوب في الحصول عليهم مستقبلاً، نتيجة لاعتقاداتهم الدينية التي تنظر إلى مفهوم إنجاب الأطفال كقضية قدرية لا علاقة للأفراد بها"؛ أي أنها" قضية

ترجع برمتها إلى مشيئة الله وقدره"، أو لعوامل تتعلق بخصائص الأفراد أنفسهم أو لخصائص المحيط الذي يعيشون في كنفه (Eltigani, 2001). ومن ثم فإن مثل هذه المواقف أوالاعتقادات حول مسألة الإنجاب لا تعد موقفاً أو اتجاهاً آنياً فقط يتخذه الأفراد إزاء سلوكهم الإنجابي، بل موقفاً ينطوي على انعكاسات حاسمة ومستمرة وطويلة الأمد تجاه سلوكهم الإنجابي، بما فيه من قرارات إنجابية تتعلق بكل من "عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم مستقبلاً، قرار استخدام موانع الحمل لتنظيم الأسرة، قرار إنجاب المزيد من الأطفال مستقبلاً". وعليه، فإن مستوى الخصوبة السكانية في هذه المجتمعات يمكن أن يتحدد – بشكل كبير – على ضوء هذه المواقف التي يتخذها الزوجان، على اعتبار أن رغبات الأزواج وتفضيلاتهم وأذواقهم ما هي في نهاية المطاف إلا استراتيجيات يتخذها الأزواج طيلة حياتهم الإنجابية، وتوظف للوصول إلى أهدافهم الإنجابية المنشودة، وأن حجم الخصوبة وعدم لجوء الأزواج لتنظيم سلوكهم الإنجابي، ليس – كما يراه الديموغرافيون – قصوراً حاصلاً في قدرة الأزواج على ضبط سلوكهم الإنجابي بل هي مسألة سلوكية مقصودة تتداخل مجموعة كبيرة من المواقف والاتجاهات والأحداث الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية، في رسم ملامحها.

ومما لا شك فيه أن تسهم هذه العوامل في زيادة توجه الأزواج نحو التقييم – بشكل جدي – لما يقدمه الأولاد للأسرة من منفعة؛ مما سيدفعهم لاتخاذ قرارات أكثر عقلانية، ورشادة، قرارات تأخذ في اعتبارها الفرق بين تكلفة الأطفال ومنافعهم (Esterlin, 1975). وعليه، فإن هؤلاء الأزواج يبدؤون في تطبيق حسابات أولية تتسم بسيادة الأفكار العقلانية، سواء بخصوص تلك القرارات المتعلقة بإنجاب المزيد من الأطفال، أو تلك المتعلقة باستخدام موانع الحمل (Becker, 1960).

وفي هذا الصدد يشير بولوم (Pullum, 1983) إلى وجود عوامل ملازمة لنوايا الأزواج ورغباتهم الإنجابية. ومن هذه العوامل: اتجاهات الأفراد القدرية فيما يتعلق بتنظيم النسل، والمعرفة غير المكتملة بأساليب ضبط الخصوبة في الدول النامية، إضافة إلى العوامل الاجتماعية الثقافية السائدة، كعدم وجود تشريعات حكومية محددة تنظم سلوك الأفراد الإنجابي؛ مما أدى إلى إحداث فجوة واسعة نسبياً بين حجم الخصوبة الفعلية والمفضلة. كما لاحظ أن حجم الطلب على الأطفال يكون أقل من حجم العرض؛ مما ينجم عنه وجود فائض من الأطفال، أو ما يمكن تسميتهم "الأطفال غير المرغوب فيهم أو غير المخطط لإنجابهم". وتجدر الإشارة هنا إلى

أن خلاصة تجارب البرامج السكانية في دول عديدة قد أكدت أنه دون توافر مناخ ثقافي ملائم، وحوافز ومكاسب اجتماعية اقتصادية للسكان فإن إحداث تغييرات إزاء قضية الخصوبة أمر مشكوك به.

منهجية الدراسة:

مصدر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة – بشكل أساسي – على بيانات مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 1990، الذي قامت بتنفيذه دائرة الإحصاءات العامة (دائرة الإحصاءات العامة، 1992) بالتعاون مع معهد تنمية الموارد الأمريكي، وبدعم مادي من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID)، وبلغ حجم عينة المسح (21,172) وحدة سكنية، وكان عدد الأسر الموجودة في هذه الوحدات (16813) أسرة، ومن بين هذه الأسر كان عدد النساء المؤهلات "7246" سيدة، في الفئة العمرية (15ـ49)، قوبلت (6461) سيدة مؤهلة، وقد اعتمد المسح أسلوب العينة الطبقية المتعددة المراحل لجمع البيانات.

وقد زاد من توجهنا لاستخدام بيانات هذا المسح تضمنه مجموعة كبيرة من الأسئلة ذات الأبعاد الاجتماعية الثقافية المختلفة المتعلقة في الجوانب الديموغرافية؛ الأمر الذي أتاح فرصة كبيرة للبحث بمثل هذه الأبعاد من أوجه عدة وجوانب مختلفة، وبحث علاقتها باتجاهات الأزواج القدرية، كذلك أسهم في زيادة إمكانية تقديم تحليلات أكثر شمولية للعوامل المقررة لمستويات الخصوبة وأنماطها القائمة، خاصة أن بعض هذه الأبعاد تطرح لأول مرة في استمارة مسوحات الخصوبة والصحة الأسرية المعدة في الأردن.

متغيرات الدراسة

وتقسم إلى:

1 – المتغيرات المستقلة:

وقسمت إلى مجموعتين:

أ – متغيرات ممثلة لخلفية الزوجين الاجتماعية الثقافية العامة:

1 – مستوى تعليم الزوج (أمي، يقرأ ويكتب، إعدادي، ثانوي، جامعة فما فوق).

2 – مستوى تعليم الزوجة (أميه، تقرأ وتكتب، إعدادي، ثانوي، جامعة فما فوق).

3 – مكان الإقامة (مدن كبرى رئيسة، باقي المدن، ريف).

4 – عمل الزوجة حالياً: (تعمل، لا تعمل).

5 – درجة القرابة بين الزوجين (أبناء عم، أبناء خال، قرابة من الدرجة الثانية، لا يوجد قرابة).

6 – الانتماء الديني: (مسلم، مسيحي).

ب – متغيرات ممثلة لخلفية الزوجين الديموغرافية:

1 – النقاش المسبق بين الأزواج حول حجم الخصوبة المرغوبة (سبق النقاش، لم يسبق لهم أن ناقشوا).

2 – عدد الأطفال الذكور الأحياء في الأسرة (بالعدد).

3 – استخدام موانع الحمل: (1= تستخدم، 2= لا تستخدم).

4 – سبق حدث وفاة للأطفال في الأسرة (1= نعم، 2= لا).

5 – عمر الزوجة (بالسنوات الشمسية الكاملة).

6 – عمر الزوجة عند الزواج الأول، (بالسنوات الشمسية الكاملة).

2 – المتغير التابع:

الاتجاهات القدرية لدى الزوجين حول حجم الأسرة المرغوب فيه، وقد أعيد تشكيل هذا المتغير ليأخذ صيغة متغير ثنائي صوري على هيئة خيارات متقطعة (Discrete Choices)، وليأخذ قيمتين (صفر، واحد)، وتالياً الصيغة المقترحة لهذا المتغير:

القيمة المعدلة "الرمز"	اتجاهات الأزواج حول عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم مستقبلاً
0	في حالة تحديد الأزواج لعدد معين من الأطفال المرغوب في إنجابهم مستقبلاً.
1	بيد الله (أي القدر يحدد كل شيء)؛ أي في حالة عدم تحديد الأزواج عدداً معيناً لأسرهم النموذجية المرغوبة لأسباب قدرية.

كما سيعمد إلى إدخال متغير حجم الأسرة الفعلية كمتغير تابع (في مرحلة لاحقة)، بهدف قياس أثر المواقف والاتجاهات القدرية على مستويات الخصوبة الفعلية في الأردن.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة عدة طرق إحصائية لمعالجة بيانات الدراسة، حيث قسمت إلى مستويين، هما:

المستوى الأول – نماذج التحليل الوصفي البسيط: التكرارات النسبية لمتغيرات الدراسة التي سعى من خلالها إلى إعطاء فكرة أو تصور أولي عن جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة من حيث توزيعها ونسبها، **إضافة إلى نماذج تحليل** العلاقات الثنائية، التي هدف من خلالها إعطاء تصور عام عن العلاقة الثنائية القائمة بين المتغير التابع في الدراسة والمتغيرات الأخرى وشدة ارتباطها واتجاهات هذا الارتباط، كما هو الحال في اختبار بيرسون للارتباط (Person Correlation).

المستوى الثاني – نماذج التحليل متعدد المتغيرات: يركز هذا النوع من التحليل، على كشف وتبيان أثر العوامل الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية والثقافية مجتمعة على "مواقف واتجاهات الأفراد القدرية"، وذلك باستخدام، تحليل متعدد المتغيرات يتميز بقدرته على ضبط وعزل تأثير جميع المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع. وقد تعمد أن يقتصر التحليل على الأثر الرئيسي للمتغيرات المستقلة، وعدم الأخذ في الاعتبار التفاعل الناتج بين المتغيرات المستقلة، باعتبار أن نسب مواقف الأزواج أو اتجاهاتهم سوف تتوزع على عدد كبير من الخلايا؛ مما يجعل الثقة في النتائج غير دقيقة، هذا التحليل يدعى تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression Analysis)، وهو نموذج تحليل متقدم يستخدم لمعالجة تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. يمتاز هذا الأسلوب بملاءمته لأغراض دراستنا هذه، خاصة أن نمط المتغير التابع المراد دراسته هو من النوع الثنائي الصامت أو الصوري (Dummy Variable)، ويأخذ هيئة خيارات متقطعة "Discrete Choices" بحيث يأخذ قيمتين هما (صفر، واحد). وقد طبقت معادلة الانحدار اللوجستي لتقدير قيم المتغير التابع (Y) على المتغيرات المستقلة جميعاً، كما هو مبين في المعادلة التالية (عبدالله فلاح، 2000).

$$\frac{P(y)}{1 + eBo + B1 * 1 + Bn} = 1$$

حيث يدرج تقدير تأثير المتغيرات والنسبة الأرجحية (LRT) والقيمة المعايرة لمعامل الانحدار.

حيث إن:

P (Y): القيمة المتوقعة للمتغير التابع Y على المتغيرات المستقلة X.

E: أساس اللوغريتم الطبيعي.

Bo: القيمة الثابتة في النموذج.

Bi. Bn: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة:

وقد فحصت الدلالة الإحصائية (Significance) لكل متغير مستقل مع المتغير التابع، كما استخدم في هذه الدراسة نموذج إحصائي متقدم آخر، متمثل في نموذج الانحدار الخطي العام (GLM)، وذلك بهدف قياس التأثيرات ذات الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع، وتحديد مدى قدرة كل متغير على حدة على تفسير المتغير التابع، كما يمتاز هذا التحليل في قدرته على إظهار اتجاه وصافي معامل تأثير (Estimate) كل متغير مستقل على المتغير التابع بعد ضبط باقي المتغيرات المستقلة المدخلة في معادلة نموذج التحليل(عبدالله فلاح، 2000).

واستخدم لهذه الغاية برنامج (SAS) الإحصائي لإجراء عمليات التحليل لمعالجة بيانات الدراسة. وعليه، فسوف تعرض نتائج التحليل بحسب نوع الأسلوب الإحصائي المستخدم.

عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

قسم هذا الجزء من الدراسة إلى محورين رئيسين، وذلك تبعاً لمستويات التحليل المستخدم في الدراسة:

المحور الأول: تضمن التوزعات التكرارية والنسبية لمتغيرات الدراسة، كما تضمن عرضاً وتحليلاً لنتائج نموذج "معامل بيرسون للارتباط".

المحور الثاني: تضمن استعراضاً ومناقشة وتحليلاً لنتائج النموذج الإحصائي المتقدم "نموذج تحليل متعدد المتغيرات" متمثلاً في نموذج تحليل الانحدار اللوجستي وتحليل الانحدار العام، وفيما يلي عرض مفصل لأهم هذه النتائج:

وتؤكد هذه التحولات السريعة التي تمت خلال فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز العقدين من الزمان – سواء على مفاهيم الأفراد الإنجابية واتجاهاتهم أو اعتقاداتهم – توافر منافع ثقافية اجتماعية ملائمة، كذلك توافر محركات ومكاسب اجتماعية اقتصادية مناسبة ومختلفة للسكان تعزز من أهمية الاحتفاظ بتوازن منطقي بين حجم الأسرة من جهة والإمكانات الاقتصادية من جهة أخرى خلال فترات الإسناد الزمني (1985 – 1990). كما تؤكد هذه التحولات وجود أو توافر مجموعة من الدوافع التي عززت من إدخال مسألة الإنجاب ضمن مجال الاختيار الحر الواعي للأزواج، وزيادة إدراكهم أن تنظيم حجم الأسرة هو رهن إرادة الإنسان وسلوكه الرشيد.

ولتحقيق فهم أكثر عمقاً لاتجاهات الأفراد القدرية من مسألة سلوكهم الإنجابي، وصولاً إلى تحديد الأسباب والعوامل التي تقف وراء مثل هذه المواقف، سوف ترصد وتستعرض أهم خلفيات الأزواج وخصائصهم تمهيداً للولوج أكثر في تفصيلات هذه العلائق، وصولاً إلى محاولة تحديد الأسباب والعوامل الملازمة لهذه الاتجاهات، وسوف تتوزع النتائج والتحليلات الوصفية على محورين:

المحور الأول: استعراض نتائج التوزع النسبي لمتغيرات الفرد.

المحور الثاني: استعراض نتائج معامل بيرسون للارتباط.

المحور الأول – نتائج التوزع النسبي لمتغيرات الدراسة:

يهدف من عرض مثل هذه النتائج الوصفية البسيطة لمتغيرات الدراسة المختارة، الخروج بتصورات أولية عامة حول خلفيات الأزواج وخصائصهم المختلفة، كذلك بناء تصورات أولية حول متغيرات الدراسة، من أجل الدخول أكثر في تفاصيل العلاقة الممكن أن تنشأ بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المختلفة قيد الدراسة من جهة أخرى.

تبين نتائج التوزع النسبي لاتجاهات الأفراد القدرية للعقود الثلاثة الممتدة من(1985 إلى 1997) (انظر جدول 1)، أن هناك انخفاضاً ملموساً وواضحاً طرأ على اتجاهات الأزواج القدرية المتعلقة بسلوكهم الإنجابي، حيث أشار ما نسبته 52% من الأزواج في عينة مسح 1985 إلى أنهم لم يلجؤوا إلى تنظيم أسرهم لأسباب تتعلق باعتقاداتهم واتجاهاتهم القدرية، وتعد هذه النسبة مرتفعة؛ ما يؤكد اتسام الفترة الزمنية (1985–1990) بانخفاض ميول الأسر نحو استخدام

موانع الحمل لتنظيم سلوكهم الإنجابي، وقد يعزى ذلك إلى الفهم الخاطئ سواء لمفهوم تنظيم الأسرة، أم لوجهة نظر الدين تجاه هذه القضايا. ويلاحظ أيضاً انخفاض حدة مثل هذه الاتجاهات بشكل ملموس في بداية التسعينيات من هذا القرن لتصل نسبتها إلى 30,7%، كذلك انخفاضها المتسارع والكبير في أواخر التسعينيات لتصل إلى 5%. ويمكن فهم هذه النتيجة استناداً إلى تسارع عجلة التنمية وما رافقها من تحولات اجتماعية اقتصادية مختلفة، أفضت إلى إحداث تغييرات حقيقية موازية في مواقف الأفراد وممارساتهم الإنجابية في المجتمع الأردني.

جدول (1)
التوزع النسبي للاتجاهات القدرية لدى الأزواج في الأردن
للفترة الزمنية (1985 – 1997)

الاتجاهات القدرية حول حجم الأسرة المفضلة للزوجين	السنة	النسبة
الاتجاهات القدرية للأزواج الذكور حول حجم الأسرة المفضلة	1985	%52
الاتجاهات القدرية للزوجات حول حجم الأسرة المفضلة	1990	%30,7
الاتجاهات القدرية للزوجات حول حجم الأسرة المفضلة	1997	%5,0
الاتجاهات القدرية للزوجات حول حجم الأسرة المفضلة	2002	%2

يتضح من خلال نتائج التوزع النسبي لمتغيرات الدراسة، (انظر نتائج جدول 2) أن هناك تفاوتاً واضحاً في التوزعات النسبية لخلفية الأزواج الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية؛ فمثلاً هناك ما نسبته (3,3%) امرأة مسيحية مقابل (96,6%) امرأة مسلمة في عينة مسح 1990. وهناك (32,0%) فقط من الزوجات في عينة المسح يستخدمن حالياً موانع الحمل لتنظيم أسرهن، و(30,7%) من الأزواج لديهم اتجاهات قدرية فيما يتعلق بتحديد حجم

أسرهم؛ أي أنهم لا يلجؤون إلى استخدام موانع الحمل، ويفضلون ترك مثل هذه المسألة بيد الله.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة بهدف إعطاء فكرة واضحة عن خلفية المبحوثين وخصائصهم المختلفة: فيلاحظ، مثلاً، أن نسبة الأمية لدى الزوجات في عينة مسح 1990 قد بلغت (25,5 %)، كما بلغت نسبة النساء الحاصلات على ثانوية عامة (7,8 %) أما نسبة النساء الحاصلات على تعليم جامعي فوصلت إلى (2,4 %). بالمقابل بلغت نسبة الأزواج الذكور الحاصلين على الثانوية العامة (9,7 %) ونسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فما فوق (1,9 %)، في حين بلغت نسبة الأميين بين الأزواج الذكور(12,8 %)، وهذا يوضح أن نسبة توزع الأزواج والزوجات بحسب تحصيلهم الدراسي تتسم بالاتساق مع بعض الأرجحية لصالح الرجل، وإن كانت هذه المستويات ما زالت منخفضة بصورة عامة.

كما تبين النتائج أن أغلب السيدات في عينة الدراسة يسكنّ في المدن الكبرى، أو في الريف الأردني، وبنسبة (43,6% و 43,3) على الترتيب، مقابل 13,1% في المدن الصغرى. ويلاحظ أيضاً من خلال النتائج ارتفاع معدل إنجابية المرأة الأردنية خلال فترة الإسناد الزمني؛ حيث أشار 33,8% من السيدات قيد الدراسة خلال فترة إجراء المسح إلى أن لديهن أسراً كبيرة الحجم تتجاوز 7 أطفال، مقابل 37,8% من السيدات لديهن أسر تراوح بين (3 إلى 6) أطفال.

جدول (2)
نتائج التكرارات النسبية لبعض متغيرات الدراسة المختارة

اسم المتغير		التكرار	النسب %
اتجاهات الأفراد نحو تحديد عدد الأطفال في الأسرة	لم يظهروا	4479	69,3
	أظهروا مثل هذه الاتجاهات	1982	30,7
استخدام الموانع	تستخدم	3625	32,0
	لا تستخدم	4297	68,0

اسم المتغير		التكرار	النسب %
مستوى تعليم الزوجة	أميّة	1645	25,5
	تقرأ وتكتب	1400	21,7
	ابتدائي	1467	22,7
	إعدادي	1274	19,7
	ثانوي	204	7,8
	جامعي	158	2,4
	غير ذلك	13	0,2
مستوى تعليم الزوج	أمي	830	12,8
	يقرأ ويكتب	1407	21,8
	ابتدائي	1684	26,1
	إعدادي	327	20,5
	ثانوي	203	20,6
	جامعي	10	0,2
مكان الإقامة	مدن كبرى	2815	43,6
	مدن صغرى	844	13,1
	ريف	2797	43,3
	غير مبين	5	0,1
الـديـــن	مسلم	6241	96,6
	مسيحي	210	3,3
	أخرى	10	0,1
عمل المرأة	تعمل	280	4,9
	لا تعمل	5473	95,1

اسم المتغير		التكرار	النسب %
درجة القرابة	أبناء عم	1377	21,3
	الزوجة بنت خال	635	9,8
	قرابة من درجة ثانية	782	12,1
	علاقة قرابية أخرى	864	13,4
	لا علاقة	2784	43,1
	غير مبين	14	0,2
سبق حدوث وفاة	سبق حدوث	1254	19,4
	لم يسبق	267	80,6
سبق النقاش بين الزوجين حول عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم	سبق لهما النقاش والتفاهم	3441	58,8
	لم يسبق لهما	411	42,2
عدد الأطفال الذكور الأحياء المنجبين في الأسرة	طفلان فأقل	1863	28,8
	3 أطفال – 6 أطفال	2412	37,4
	7 أطفال فأكثر	2186	33,8

* مدن كبرى (عمان، الزرقاء، إربد).

كذلك توضح نتائج الدراسة أن نسبة مشاركة المرأة بسوق العمل بلغت (4,9%) خلال فترة الدراسة (بدايات التسعينيات من القرن المنصرم)، وهي نسبة متدنية، وتدلل على أن أغلب السيدات كن خارج قوة العمل أثناء فترة إجراء المسح، وهذه النسب تحمل مضامين اجتماعية مهمة خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة الاجتماعية، ودرجة استقلالها وأمنها الاجتماعي واتجاهاتها وأدوارها الاجتماعية المختلفة، وقدرتها على الإسهام في صنع القرارات داخل أسرتها.

كما تبين نتائج التوزع النسبي لمتغيرات الدراسة أن نسبة الزوجات اللاتي يلجأن إلى التفاهم والحوار مع أزواجهن بخصوص عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم تصل إلى 58,8% مقابل ما نسبته 41,2% من السيدات لم يسبق لهن

النقاش بمثل هذه المسائل مع أزواجهن، وتنطوي هذه النسبة المرتفعة (58,8%) على دلالات مهمة وعميقة بخصوص ارتفاع خصائص الأزواج، وسيادة مفاهيم مثل الانتقاء والاختيار فيما يتعلق بعدد الأطفال المنوي إنجابهم، وعدم التحسس من مناقشة مثل هذه المسائل. كما يشير ارتفاع أطر النقاش والحوار بين الزوجين حول سلوكهم الإنجابي إلى مدى التغير الطارئ على نمطية نظرة الأزواج حول قضية الإنجاب، إذ ترتبط زيادة درجة الحوار والتفاهم بين الزوجين حول سلوكهم الإنجابي بزيادة احتمالات دفع هذه القضية لتكون ضمن مجال الاختيار الواعي، وبزيادة الرغبة في الإمساك بقرار الإنجاب، كذلك بزيادة إدراك الزوجين أن تحديد حجم أسرهم هو رهن إرادة الإنسان وسلوكه العقلاني.

المحور الثاني – نتائج معاملات بيرسون للارتباط:

استعين في هذا الجزء من الدراسة بنموذج تحليل معاملات بيرسون للارتباط، التي ترصد درجة وشدة العلاقة الارتباطية القائمة بين متغير الاتجاهات القدرية لدى الأزواج من جهة وباقي متغيرات الدراسة المستقلة من جهة أخرى، ولعل أهم النتائج التي يمكن ملاحظتها (انظر جدول 3)، أن **لمتغير مستوى تعليم الزوج والزوجة** علاقة إحصائية سالبة مع اتجاهاتهما القدرية بمعاملات ارتباط (–0,0216، –0,0286) على الترتيب؛ أي أنه كلما زاد تعليم الزوجين قلت حدة اتجاهاتهما القدرية وزاد نزوعهما نحو عدم ترك مسألة الإنجاب وتقرير عدد الأطفال المرغوب فيهم "لمشيئة الله وقدره"؛ وهذا يعني أن ارتفاع مستوى تعليم الزوجين يشكل عاملاً فاعلاً في زيادة دوافعهما نحو التحكم في سلوكهما الإنجابي. وتجدر الملاحظة – بهذا الصدد – إلى أن خفض مستوى تعليم الأزواج الذكور يظهر ارتباطاً أكثر إيجابية بشأن رهن مسألة الإنجاب بالقدر، على عكس الزوجات المتعلمات اللاتي يبدين ميولاً أكبر نحو تخطيط أسرهن وتنظيمها. وبشكل عام يبدو أن متغير مستوى تعليم الزوجين ينطوي على حوافز ومحركات متعددة ومختلفة تدفع باتجاه رفع مستوى الوعي عندهما، كما تدفع باتجاه جعل قضية الإنجاب لتصبح ضمن مجال الاختيار الحر الواعي لديهما، وتؤدي إلى زيادة الإدراك لديهما أن تحديد حجم الأسرة هو رهن إرادتهما وسلوكهما العقلاني. كما أن التغير الذي يمكن أن يحدثه التعليم – خاصة على أوضاع المرأة من حيث حصولها على عمل ودخل أفضل، ومستوى وظيفي أعلى – يجعل الفرص مواتية لإحداث تغييرات عميقة على القيم التي تحملها، وعلى زيادة تأثرها بمفاهيم اقتصادية ذات علاقة

بالجوانب الديموغرافية مثل "أهمية وقت الأم وقيمته، والمنافسة على وقتها، وتكلفة إنجاب طفل إضافي وغيرها" خاصة أن المرأة هي أساس عملية الإنجاب ومحورها.

جدول (3)
نتائج معاملات بيرسون للارتباط لمتغير الاتجاه القدري
مع باقي المتغيرات المستقلة في الدراسة

اسم المتغير	درجة المعنوية	معاملات بيرسون للارتباط
مستوى تعليم الزوجة	0,0001	−0,2286
مستوى تعليم الزوج	0,0001	−0,216
عدد الأطفال الذكور الأحياء المنجبين في الأسرة	0,0001	−0,2040
مكان الإقامة الحالي	0,0001	−0,2082
عمر المرأة الحالي	0,0001	0,1830
مكان الإقامة في الأصل	0,0001	−0,160
العمر عند الزواج	0,0210	−0,0290
درجة القرابة بين الزوجين	0,0023	−0,0379
النقاش بين الزوجين	0,0001	0,151−
مشاركة المرأة بسوق العمل	0,0003	−0,0446
استخدام وسائل تنظيم النسل	0,0001	−0,0863

* استثنيت المتغيرات النوعية من معادلة نموذج تحليل بيرسون للارتباط.

كذلك توضح نتائج الدراسة أن **متغير "مكان إقامة الزوجة" يظهر** ارتباطاً إحصائياً سالباً مع "الاتجاهات القدرية بشأن عملية الإنجاب"، وبمعامل ارتباط (−0,208)، حيث إنه كلما زاد احتمال إقامة الزوجة في المدن الكبرى، قلت اتجاهاتها القدرية وأبدت

ميولاً أكثر وضوحاً تجاه الإمساك بقراراتها الإنجابية، على عكس الزوجة الريفية التي يزداد ميلها لربط سلوكها الإنجابي "بمسألة القضاء والقدر"؛ إذ يلاحظ أن كثيراً من الزوجات الريفيات لا يسعهن تحديد حجم أسرهن المرغوب فيه لاعتبارهن مسألة الإنجاب "مسألة قدرية" مرتبطة بمشيئة الله. ويمكن فهم مثل هذه النتيجة بناء على ما تنطوي عليه الإقامة في المناطق الريفية من مضامين وقيم ومعايير وبناءات اجتماعية ثقافية تقليدية ونسق من القيم الموروثة ذات علاقة اشتراطية بمواقف الأفراد حول قضايا الخصوبة والإنجاب، مثل مفهوم القيمة والمنفعة المتأتية من إنجاب الأولاد في هذه المناطق؛ إذ كثيراً ما يمثل الأولاد في مثل هذه المناطق مصدر ضمان وحماية للوالدين والأهل خاصة في حالة العجز والشيخوخة، وكثيراً ما ينظر هؤلاء الأزواج الريفيون لإنجاب الأولاد على أنه منفعة وضمان في وجه الأخطار المعيشية التي من الممكن أن تواجهها هذه الأسر، والمرأة على وجه الخصوص. فالمرأة الريفية تكون، في العادة، معتمدة اقتصادياً على الرجل؛ الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للخطر في حالات الترمل والطلاق؛ مما يعزز رغبتها في ترك سلوكها الإنجابي دون أي تنظيم أو تدخل أو تخطيط، إما طمعاً في الحصول على العدد الكافي من الأولاد (Cain, 1984) وإما بسبب معتقداتها حول مسألة الإنجاب وأن القدر يحدد كل شيء، وعليه، فإن لطبيعة خصائص المحيط أهمية بالغة في تشكيل ثقافة الأفراد ومواقفهم، وإكسابهم سمات المحيط نفسه وخصوصيته، بحيث تصبح مواقفهم وإرادتهم ترجمة وتعبيراً عن خصائص محيطهم الاجتماعي.

أما ما يتعلق **بمتغير "مشاركة المرأة في سوق العمل"** فيظهر هذا المتغير ارتباطاً إحصائياً سالباً مع "الاتجاهات القدرية حول عدد الأطفال الذين ترغب في إنجابهم مستقبلاً" وبمعامل ارتباط قدره (−0,446)؛ أي أنه كلما ارتفع احتمال مشاركة المرأة بسوق العمل قلت شدة اعتقادها بأن القدر يحدد عدد الأطفال في الأسرة. وتعد هذه النتيجة مهمة ومتوقعة في الوقت نفسه، فخروج المرأة وإسهامها بالنشاط الاقتصادي يترتب عليه أن تناط بالزوجة أدوار جديدة يمكن أن تتناقض بشكل سافر مع أدوارها التقليدية (كأم وزوجة)، وأن تضعها أمام خيارات عديدة تتناقض مع كثرة الإنجاب واستمراره، كما تسهم بزيادة معارفها وخبراتها الذاتية، ومن ثم تزيد ميولها نحو الإمساك بسلوكها الإنجابي وتنظيمه (Hobcraft, 1980). وهذا يشير إلى أن متغير إسهام المرأة بسوق العمل سيعزز من احتمالات طرحها مسألة تنظيم سلوكها الإنجابي بشكل واضح وصريح، ومن ثم عدم تركه دون تقييد

(أي عدم تركه لمشيئة القدر)، باعتبار أن عدم لجوء الزوجة العاملة للإمساك بسلوكها الإنجابي سيزيد أعباءها وارتباطاتها المنزلية، وسيضعها مرة أخرى أمام خيارات حاسمة بشأن البقاء في سوق العمل أو تركه والتفرغ لوظائفها التقليدية (تربية الأطفال والعناية بهم وخدمة الزوج)؛ مما سيترتب عليه تضاؤل فرص إسهاماتها الاقتصادية وتحسين مكانتها الاجتماعية. وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج الدراسات السابقة (Crissey, 2005) التي خلصت إلى أن عمل المرأة كمتغير اقتصادي اجتماعي له انعكاسات مهمة وجذرية على مواقفها الإنجابية داخل الأسرة؛ فهو من شأنه أن يضعها أمام خيارات حاسمة فيما يتعلق بالبقاء في سوق العمل، أو الخروج منه بهدف تحقيق نواياها الإنجابية. لهذا نجد أن مسار الاتجاه القدري – في الغالب – لا يتقاطع مع مسار عمل الزوجة بل يسيران بشكل متواز بحيث يصعب التوفيق بينهما، ولابد هنا أن يكون أحدهما على حساب الآخر فيما يتعلق بمسألة الإنجاب.

كما تبرز النتائج أهمية تأثير **متغير "عدد الأطفال الذكور المنجبين أحياء في الأسرة"** على اتجاهات الأزواج القدرية؛ إذ أظهر هذا المتغير تأثيراً سلبياً واضحاً وبمعامل ارتباط قدره (–0,204) مع المتغير التابع محور الدراسة، وهذا يعني أنه كلما زاد عدد الأطفال الأحياء الذكور المنجبين في الأسرة، قلت حدة اتجاهات الزوجين القدرية؛ فالطفل الذكر هو الوريث المنتظر لثروة الأسرة والحامل لاسمها والمدافع عنها ومصدر عزوتها، وهو كذلك معيلها، ومصدر ضمان للأبوين في حالة عجزهما أو شيخوختهما، كما أن الأطفال الذكور لا يشكلون فقط تأميناً اجتماعياً للمرأة إنما أداة ثمينة لإثبات هويتها الأنثوية وإكسابها الاحترام والاعتراف الاجتماعيين داخل الأسرة والجماعة، وعلى العكس من ذلك ينظر لإنجاب الأنثى على أنه عبء اقتصادي على الأسرة ومصدر للقلق النفسي والخوف. ولهذا تشعر الأسرة التي لديها عدد كبير من الأطفال الذكور بأنها تحت ضغط أقل بشأن تحديد عدد أطفالها، مقارنة بالأسر التي لديها أطفال إناث فقط؛ إذ تعتبر كثير من الأمهات أن وظيفتهن الإنجابية لم تؤد على وجه مُرض ما لم يلدن ذكراً واحداً على الأقل، ومن ثم فإن اتجاهات الأزواج القدرية والاستمرارية بهذا الاتجاه تبقى مرهونة – إلى حد كبير – بعدد الأطفال الذكور المنجبين أحياء في الأسرة.

كذلك يظهر **متغير "عمر المرأة الحالي، وعمرها عند الزواج"** ارتباطات إحصائية مهمة مع الاتجاهات الإنجابية القدرية، وبمعاملات ارتباط قدرها (0.183 و-0.0290) على الترتيب، وهذا يعني أنه كلما زاد عمر المرأة الحالي ازدادت

شدة اتجاهاتها القدرية. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن النساء الأكبر عمراً هن – في العادة – أكثر تقيداً واحتراماً للتقاليد المتعلقة بالإنجاب، وهن أكثر ميلاً للحصول على حجم أسر كبيرة نسبياً، على عكس الأجيال الجديدة من الزوجات اللاتي يظهرن اتجاهات أكثر مرونة إزاء تنظيم حجم أسرهن، ومن ثم فإن شدة مثل هذه "الاتجاهات" تقل لدى الأجيال الصغيرة من النساء اللاتي يعتبرن أكثر تعرضاً لأساليب الحياة الحديثة ومتغيراتها، ومن ثم فإنهن مؤهلات أكثر لتجاهل كثير من القيم والتقاليد المتوارثة، واكتساب قيم ومفاهيم جديدة تتناسب مع روح التنمية الحديثة ومتغيراتها (Freedman et al., 1975). وعودة إلى متغير "**عمر المرأة عند الزواج**" وعلاقته باتجاهاتها القدرية، فيلاحظ أن تأثير هذا المتغير يتسم بكثير من التعقيد والغموض؛ وذلك بسبب تداخل تأثيره مع جملة من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي لا يمكن عزل تأثيرها عن باقي المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة؛ إذ ارتفع العمر عند الزواج الأول في الأردن بشكل واضح في العقدين الأخيرين من هذا القرن، وقد اقترن هذا الارتفاع بارتفاع مستوى تعليم الإناث، وزيادة إسهامهن بسوق العمل، وزيادة درجة التحضر؛ مما زاد من احتمالية تمتع النساء اللاتي يتزوجن بأعمار متأخرة بأذواق أكثر حداثة فيما يتعلق برغباتهن وتطلعاتهن الإنجابية بصورة عامة، وهذا أيضاً ينسحب على اتجاهاتهن القدرية بخصوص تنظيم خصوبتهن (Cain, 1984).

كما يتبين من خلال جدول (3) أن لمتغير "**النقاش المسبق بين الزوجين حول حجم الأسرة المرغوب**" ارتباطاً سلبياً مع "اتجاهاتهما القدرية"، وبمعامل ارتباط قدره (-0.151)؛ أي أن زيادة مستوى النقاش والتفاهم بين الزوجين حول حجم الأسرة المرغوب، يزيد فرص التفاهم والانسجام بينهما داخل الأسرة، ومن ثم يضعف حدة مواقفهما القدرية المتعلقة في سلوكهما الإنجابي؛ مما يدلل على اقتران زيادة أطر التفاهم والنقاش بين الزوجين بزيادة احتمالات لجوئهما إلى الإمساك بسلوكهما الإنجابي وتنظيمه، ومن ثم خفض حدة اتجاهاتهما القدرية. وتشير الدراسات السابقة في هذا السياق (Cain, 1984) إلى أن هذا المتغير يعد مؤشراً مهماً لقياس مكانة المرأة الاجتماعية في الأسرة، فهو يعد متغيراً سوسيولوجياً مهماً ومتطلباً أولياً للشروع في تبني استخدام إحدى وسائل منع الحمل، ومن ثم تبني مواقف واضحة وعقلانية تدفع باتجاه عدم ترك مسألة الإنجاب للقضاء والقدر، ومن ثم إخضاع هذا السلوك لإرادة الفرد وسلوكه الرشيد.

كذلك يظهر من خلال نتائج الدراسة أن متغير "**درجة القرابة بين الزوجين**" يرتبط ارتباطاً إحصائياً سالباً مقداره (-0.379) مع الاتجاهات الإنجابية القدرية؛ مما يدلل على أنه كلما زادت درجة القرابة بين الزوجين زادت شدة اتجاهاتهما القدرية. ويمكن تفسير مثل هذه النتيجة بناء على ما يتضمنه هذا المتغير من دوافع اجتماعية وثقافية تعمل على ترسيخ قوة هذه الاتجاهات بين أفراد المجتمع الأردني. ومن شأن الأنساق القرابية السائدة الإبقاء على قوة واستمرارية تأثير كبار السن– وما يمثلونه من سلطة تقليدية ومن قدرة على إنتاج وإعادة إنتاج لمنظومة القيم الموروثة والسائدة والمفاهيم التقليدية المعيارية للنظام الأبوي، وما يستتبعه من النظرة القدسية حول أهمية الأمومة وأدوار المرأة التقليدية القائمة على تربية الأطفال وإنجابهم والعناية بالزوج – قوية راسخة، كذلك أهمية الاستغراق بمثل هذه الأدوار الأنثوية. كما تسهم هذه الأنماط الزواجية – إلى حد بعيد – في تكريس كثير من المفاهيم التقليدية الملازمة لعملية الإنجاب وإسنادها إلى القضاء والقدر(Fawcett, 1983).

ويظهر متغير "**استخدام وسائل تنظيم الأسرة**" – وهو متغير مهم ومباشر التأثير على مستوى الخصوبة الفعلية في الأسرة – ارتباطاً إحصائياً سالباً مع اتجاهات الأزواج القدرية المتعلقة بسلوكهم الإنجابي، وبمعامل ارتباط سالب مقداره (-0.0863)، وهذا يعني أن زيادة لجوء الزوجين إلى ضبط خصوبتهم وتنظيمها عن طريق استخدام الموانع، يتناقض كلياً مع الاتجاهات القدرية التي تترك مسألة الإنجاب بيد الله، ومثل هذا السلوك لا يشي بأي محاولة لتخطيط سلوكهم الإنجابي أو تنظيمه. ويرتبط متغير استخدام الموانع بصورة متداخلة ومتبادلة التأثير بمجموعة المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، التي يمكن أن تعمل بصور متباينة لتؤثر على اتجاهات الأزواج الإنجابية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم أو فكرة استخدام وسائل منع الحمل يشوبها كثير من الأفكار الخاطئة، والتفسيرات المغلوطة؛ الأمر الذي يعني أنه دون دراسة وتحليل لهذه المفاهيم والمعتقدات والعوامل الملازمة لها، فإنها مرشحة لتبقى من أهم المعوقات التي ستحول بين الأسرة وتحقيق أهدافها الإنجابية.

وعلى ضوء ما تقدم يتضح أهمية العلاقة الناشئة بين المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية للأزواج من جهة ومواقفهم الإنجابية القدرية ممثلة في تنظيم سلوكهم الإنجابي أو تركه دون أي تدخل بسبب اعتقادهم ومواقفهم القدرية.

- نتائج التحليل المتقدم:

1 – نتائج نموذج تحليل الانحدار اللوجستي لتأثير متغيرات الدراسة المستقلة في اتجاهات الأزواج القدرية:

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض وتحليل نتائج تحليل الانحدار اللوجستي. التي ترصد الآثار الممكن أن تحدثها المتغيرات المستقلة المدخلة عند عزل وضبط صافي تأثيرها في التحليل، على المتغير التابع (اتجاهات الأزواج القدرية).

ويتبين من خلال قراءة متأنية لنتائج جدول (4) مجموعة من النتائج المهمة التي تجدر الإشارة إليها، لعل أهمها، بروز متغير "**مستوى تعليم المرأة**" بوصفه متغيراً مهماً وحاسماً وذا تأثير إحصائي سالب على اتجاهاتها القدرية (عند ضبط تأثير باقي متغيرات الدراسة)، وبمعامل تأثير قدره (-0.141)؛ أي أنه كلما زاد مستوى تعليم المرأة قلت حدة اتجاهاتها القدرية بخصوص سلوكها الإنجابي. ويعد هذا النمط من التأثير متوقعاً ومنسجماً مع طبيعة الأثر الذي يمكن أن يحدثه "متغير مستوى تعليم المرأة" خاصة على معتقداتها ومواقفها وممارساتها الإنجابية. فتعليم المرأة عدا عن كونه يزيد من فرص تفاعلها الاجتماعي والاقتصادي وخبراتها التي تتناقض مع أدوارها التقليدية كأم وزوجة، فهو يدفعها في كثير من الأحيان لاتخاذ مواقف أكثر مرونة وحداثة تجاه سلوكها الإنجابي (Cambell and Wendy, 2006)، وهذا يشير إلى اقتران ارتفاع مستوى تعليم الزوجة بخفض حدة اتجاهاتها القدرية. وعلى صعيد متصل اعتبرت كثير من الأدبيات الديموغرافية أن متغير "تعليم المرأة" متغير تنموي رئيس وحاسم، يمكن بواسطته ترشيد السلوك الإنجابي وضبطه أو تعديله ليتواءم مع حاجات الأسرة وقدراتها؛ فالتعليم يحسن من قابلية المرأة ومهاراتها في التحكم بسلوكها الإنجابي، ويجعلها تنظر بواقعية أكثر لمسألة حجم أسرتها، كما يصبغ محاولاتها لضبط خصوبتها أو تنظيمها بكثير من الحذر والجدية؛ تجنباً لولادة أطفال غير مرغوب فيهم. وبشكل عام فإن متغير تعليم المرأة من شأنه أن يعزز من اتجاهاتها نحو استخدام موانع الحمل، خاصة الحديثة منها، كما أن من شأنه أن يحد من تأثير الاتجاهات القدرية لديها. على النقيض من ذلك نجد أن مثل هذه الاتجاهات تأخذ حيزاً بارزاً في حياة الزوجات الأقل تعليماً وفي تشكيل اتجاهاتهن وسلوكهن الإنجابي. وقد أكدت الأدبيات السكانية التي بحثت بهذا الموضوع (Cain, 1984)، أن النساء الأكثر تعليماً هن بالعادة أكثر ميلاً لمحاكاة الحياة الحضرية ومتطلباتها، وهن أكثر رغبة إزاء الاستثمار في نوعية الأطفال، وأكثر تحسساً لما تفرضه عملية الإنجاب سواء من

تبعات مادية أو اجتماعية ونفسية، أو فيما يتعلق في تفويت فرص بديلة ضائعة بالنسبة لهن، وهذا يجعلهن أكثر ميلاً للتحكم ولضبط خصوبتهن، وأقل قدرية فيما يتعلق بسلوكهن الإنجابي.

جدول (4)
نتائج تحليل نموذج التحليل اللوجستي (Log Linear Model) لمتغيرات الدراسة وعلاقتها بمتغير الاتجاهات القدرية

اسم المتغير Intercept	معامل الانحدار Parameter Estimate	قيمة كاي تربيع الموزونة Wald Chi-Square	مستوى الدلالة Pr > Chi-Sq	Odd Ratio
الـــديـــن	0,353	2,30	0,130	1,424
تعليم المرأة*	0,332	77,20	0,0001	1,40
عدد الأطفال الذكور الأحياء المنجبين في الأسرة*	−0,3100	35,33	0,0001	1,180
مكان الإقامة*	−0,001	2,22	0,0270	1,10
العمر الحالي للمرأة*	−0,027	18,03	0,0001	0,97
عمر المرأة عند الزواج	−0,00038	0,0019	0,970	0,94
درجة القرابة*	0,0502	6,44	0,0112	1,00
النقاش بين الأزواج حول سلوكهم الإنجابي	−0,326	2,91	0,200	0,52
مستوى تعليم الزوج*	0,0570	4,41	0,0360	0,722
حالة عمل الزوجة*	0,0015	0,0001	0,993	1,06
حدوث وفاة أحد الأطفال في الأسرة*	0,283	1,103	0,048	1,03
استخدام موانع الحمل في الأسرة*	0,510	45,53	0,0001	6,1

* متغيرات لها تفسير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5,٪ فأقل.

كذلك يظهر متغير **مكان إقامة الزوجين** تأثيراً سلبياً واضحاً مع اتجاهات الأزواج الإنجابية القدرية، وهذا يؤكد مرة أخرى أهمية متغيرات المحيط وخصائصه في التأثير على سلوك الأفراد وممارساتهم الديموغرافية؛ إذ أبرزت النتائج أهمية مثل هذا المتغير على سلوك الخصوبة على اعتبار أن ارتفاع درجة تحضر الفرد؛ أي سكنه في بيئة حضارية، قد ساعد على خلق مناخات اجتماعية ثقافية إيجابية لديه إزاء مسألة تنظيم سلوكه الإنجابي، جعله أكثر تقبلاً لمبدأ تنظيم الخصوبة وضبطها، واستخدام موانع الحمل. فالبيئة الحضرية تنطوي على أبعاد مختلفة ومناقضة للخلفية التقليدية والقيم المتوارثة السائدة في البيئة الريفية في الأردن (التي عملت على مدى عقود عدة على تكريس كثير من المفاهيم التقليدية التي يحملها الأزواج حول أهمية الإنجاب الوفير واستمراره، وضرورة عدم التدخل في مثل هذه العملية البيولوجية وربطها بالقضاء والقدر). وقد أكدت الدراسات السابقة (LindertÁ, 1980) صحة نتائج هذه الدراسة، وأن الزوجات الريفيات هن في العادة – أكثر تمسكاً بالتقاليد والقيم المتوارثة، وأن قدرتهن على ضبط سلوكهن الإنجابي تعطل عن سابق قصد، لاعتبارات أغلبها ذو صيغ اعتقادية قدرية (لتصورهن أن مسألة تحديد حجم الأسرة وتنظيمها بيد الله)، أو لأسباب تتعلق بالأمن والمكانة الاجتماعية للزوجات الريفيات (Status and Security)؛ إذ كثيراً ما تعمد الزوجات الريفيات إلى ربط خصوبتهن بمواقفهن القدرية سعياً للتخفيف من حدة قلقهن من احتمالات سوء استغلال أزواجهن لحقهم في الطلاق والزواج بأخرى. كما أن إحساس المرأة الريفية بالتبعية الاقتصادية والاجتماعية تجاه الرجل يجعلها عند التفكير في مخاطر المستقبل أميل إلى تبني مواقف قدرية بخصوص إنجازها الإنجابي (Caldwell, 1982). وعليه، فإنه يمكن فهم مسألة استمرار الإنجاب والرغبة في الحصول على أكبر قدر من الأطفال، كفعل اجتماعي تسعى المرأة الريفية من خلاله إلى تحقيق المكانة والاحترام أمام مجتمعها، كذلك تحقيق أمنها واستقرارها، مما يدفعها إلى عدم اللجوء إلى تنظيم هذا السلوك وضبطه وتعزيز تبنيها للمواقف القدرية إزاء سلوكها الإنجابي.

كذلك يظهر متغير "**استخدام موانع الحمل**" علاقة عكسية واضحة مع "اتجاهات الأفراد القدرية"، وتعد هذه العلاقة نمطية ومتوقعة، كذلك منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة (دائرة الإحصاءات العامة، 1988)، ومع آلية عمل هذا المتغير، على اعتبار أن ترك مسألة الإنجاب دون أي تنظيم، يعني – بصورة تلقائية – عدم اللجوء إلى استخدام

موانع الحمل، ومن ثم الحصول على حجم أسرة مرتفع نسبياً. ويبدو أن اتجاهات الزوجات "نحو تنظيم أسرهن أو تركها لمشيئة القدر" له علاقة وثيقة الصلة بمناحٍ مختلفة من حياتهن وخلفياتهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبهذا الخصوص تؤكد الأدبيات الديموغرافية (Warren, 1990) أن أي زيادة تسجل على نسبة استخدام موانع الحمل يقابلها بالغالب انخفاض في حدة الاتجاهات القدرية لدى الزوجات، كما تؤكد هذه الدراسات أن زيادة نسب استخدام موانع الحمل التي رصدت في المجتمع الأردني خلال العقود الأخيرة، قد رافقها زيادة نزوع الأزواج لتنظيم سلوكهم الإنجابي بصورة واضحة. كما ينطوي زيادة ميول الأزواج نحو تبني فكرة استخدام موانع الحمل، على إشارات واضحة حول وجود تغيرات جذرية على مواقفهم الإنجابية "كزيادة نزوعهم – مثلاً – لتقبل فكرة تنظيم النسل، وتنامي حالة الوعي السكاني، وتعزيزاً لوجهة نظر الدين الدقيقة والصحيحة حول قضايا تنظيم النسل".

وبشكل عام أشارت مجموعة من الدراسات المحلية ذات الصلة باستخدام الأزواج موانع الحمل وعلاقتها بمستوى الخصوبة في الأردن (فوزي سهاونة، ومنير كرادشة، 1992) إلى أن هناك فشلاً نسبياً في استخدام موانع الحمل قد لوحظ خلال العقود الأخيرة، وقد أوضحت هذه الدراسات أن هذا الفشل مرده – في الغالب – إلى أن معظم الزوجات اللاتي يستخدمن الموانع، يلجأن إلى استخدامها تحت وطأة الحاجة الملحة سعياً لإيقاف مستوى إنجابهن العالي، والاكتفاء بما هو موجود فعلاً (وليس للمباعدة أو لتنظيم أسرهن)، باعتبارهن قد أشبعن رغبتهن في إنجاب عدد كبير من الأطفال. وقد خلصت دراسات أخرى في هذا السياق (فوزي سهاونة، ومنير كرادشة، 1992) إلى أن كثيراً من المستخدمات لموانع الحمل يقترن استخدامهن لِهذه الموانع بِعدم الدراية والحذر، وينزعن – في الغالب – لإنجاب أطفال إضافيين وغير مخطط لهم، لذا فإن استخدام موانع الحمل في الأردن خلال العقود الأخيرة كان مشوباً بالفشل النسبي، وإن كثيراً من الزوجات تركن سلوك خصوبتهن دون تقييد لاعتقاد منهن أن هذه الأمور بيد القدر، كما تبين نتائج الدراسة أن "مستويات استخدام الموانع" لها علاقة وثيقة الصلة مع خلفيات الزوجات وخصائصهن المختلفة ومواقفهن المسبقة من هذه الموانع(دائرة الإحصاءات العامة، 1998). وبسياق متصل تؤكد الأدبيات السكانية (Rodriguez et al., 1984) أن الارتقاء بخصائص الزوجات بشكل عام يقترن برفع نسب استخدام الموانع، وبرفع درجة ميول الزوجات نحو تخطيط سلوكهن الإنجابي وتنظيمه، وإخضاعه لدالة الرشادة والعقلانية.

كما أظهر متغير "**مستوى تعليم الزوج**" تأثيراً معنوياً سالباً، قدره (–0,0104) مع المتغير التابع، وهذا يعني أنه بارتفاع مستوى تعليم الزوج فإن شدة اتجاهاته القدرية تقل، وهذه النتيجة تؤكد ما خلصت إليه الدراسات المحلية السابقة (منير كرادشة، 2007) من أن الأزواج الذكور الأقل تعليماً في الأردن لديهم اتجاهات قدرية قوية فيما يتعلق بسلوكهم الإنجابي، وأن نسبة عالية منهم لا يميلون لاستخدام موانع الحمل أو التشجيع على استخدامه؛ بسبب وضوح مواقفهم القدرية إزاء مسألة الإنجاب، وتعد هذه النتيجة مهمة وتستحق مزيداً من البحث والدراسة.

كذلك الأمر بالنسبة لمتغير "**خروج المرأة للعمل**"، فقد أظهر تأثيراً إحصائياً مهماً على مواقفها ومعتقداتها القدرية إزاء سلوكها الإنجابي، وبمعامل تأثير قدره (0,015)، وهذا يشير إلى أن انتقال المرأة من مجالات الحياة التقليدية داخل المنزل إلى العمل خارج المنزل، ينعكس بصورة أكيدة على ثقافتها وخبراتها، ومن ثم على سلوكها الإنجابي. ويمكن عزو ذلك إلى أن عمل المرأة يضعها – كما أسلفنا – أمام خيارات حاسمة كالاستمرار في عملية الإنجاب، ومن ثم الانسحاب من سوق العمل، أو تخفيض مستوى خصوبتها ومن ثم البقاء في سوق العمل. كما ينطوي عمل المرأة على انعكاسات عميقة أيضاً على أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، إذ يمنحها فرصاً متزايدة من الاستقلالية والنفوذ، ويجعلها أكثر قدرة على التعبير عن حاجاتها ورغباتها، غير أن ذلك كله يبقى منوطاً – كما أسلفنا – بمدى قدرة المحيط "الذي تعيش في كنفه المرأة "وخصائص هذا المحيط في تعزيز مكانتها وإخراجها من أدوارها التقليدية وإعطائها أدواراً جديدة أكثر حداثة وفاعلية، سواء على صعيد الحياة الاقتصادية أم الاجتماعية. فزيادة فرص المرأة في دخول سوق العمل يقترن كثيراً بالنظرة الإيجابية نحو استخدام إحدى وسائل منع الحمل، والمقدرة على استخدامها بكفاءة، وقد يساعد خروج المرأة لسوق العمل على زيادة تقبلها لوسائل قد تعرض عنها النساء غير المساهمات بسوق العمل (Rodriguez et al., 1984)، كما قد تدفع ظروف العمل المرأة باتجاه تبني مواقف أكثر إيجابية بشأن تنظيم سلوكها الإنجابي وضبطه؛ مما يؤكد اقتران تعزيز مشاركة المرأة العاملة بزيادة تمتعها بمواقف واتجاهات متناقضة كلياً مع الاتجاهات القدرية الخاصة بمسألة تنظيم عملية الإنجاب. فعمل المرأة يتضمن انتقالها إلى أوساط تكون فيها أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية المختلفة، كما يتضمن أيضاً ارتقاء مرجحاً في مكانتها

الاجتماعية، وفي زيادة فرصها في تفكيك حالة التبعية الاقتصادية مع الرجل، وفي رفع مستوى وعيها وخبراتها وأذواقها وطموحاتها، وبجدة الأدوار المحتمل أن تؤديها، وجدة ارتباطاتها. كما قد يسهم عمل المرأة بتغيير أولوياتها التي قد تتعارض مع ارتباطاتها وأدوارها التقليدية، ويؤثر عمل المرأة – خاصة في القطاعات الأكثر حداثة – على زيادة فرص تبنيها مفاهيم جديدة، لذا فإن مواقف الزوجات واتجاهاتهن القدرية يمكن أن تتعرض للاهتزاز والتغير بشكل شديد بحالة انخراط المرأة بسوق العمل.

كما توضح النتائج أهمية تأثير متغير "**عدد الأطفال الذكور المنجبين أحياء في الأسرة**" على اتجاهاتها القدرية؛ إذ يظهر هذا المتغير تأثيراً معنوياً سالباً، قدره (0,310–) مع المتغير التابع، وهذا يعني أنه كلما ارتفع عدد الأطفال الذكور الأحياء في الأسرة فإن شدة اتجاهات الأزواج القدرية تقل، وهذه النتيجة تؤكد ما خلصت إليه الدراسات المحلية السابقة (قبلان المجالي، 1994)، حول طبيعة أثر مثل هذه الاتجاهات في تكريس حدة الاتجاهات القدرية بين الأزواج في المجتمع، باعتبار أن نسبة كبيرة من الأزواج لا يشعرون أن وظيفتهم الإنجابية قد أديت بشكل مُرضٍ ما لم يحصلوا على العدد المرغوب به من الأطفال الذكور، وهذا من شأنه أن يقود إلى مزيد من الربط بين عملية الإنجاب واتجاهات الأزواج القدرية.

أما بخصوص تأثير "**حدوث وفيات الأطفال**" في الأسرة، فتبرز النتائج الأهمية الحيوية لمثل هذا المتغير على المواقف التي من الممكن أن يتخذها الأزواج بشأن مسألة الإنجاب، وعلى معتقداتهم بهذا الخصوص، إذ يظهر هذا المتغير تأثيراً إحصائياً إيجابياً ومعامل تأثير بلغ (0,028)، ويمكن تفسير وضوح تأثير مثل هذا المتغير، بناء على آلية عمله، وما يمكن أن يتركه –هذا المتغير– من رواسب وآثار نفسية تتمثل في الخوف الدائم لدى الأزواج الذين خبروا مثل هذه الأحداث من تكرارها، أو الخشية من فقدان المزيد منهم مستقبلاً؛ إذ قد يؤثر حدوث وفيات الأطفال داخل الأسرة في زيادة المضاعفات النفسية من الرهبة والخوف، وما تلازمه من انعكاسات على الأزواج؛ مما يدفعهم باتجاه تبني مواقف ذات صيغ قدرية بخصوص سلوكهم الإنجابي (Ahman and Iqbal, 2004).

وتظهر النتائج أيضاً أن هناك أثراً إحصائياً عكسياً وملحوظاً **لنمط** "**زواج الأقارب**" على اتجاهات الأزواج ومواقفهم بخصوص سلوكهم الإنجابي، وبمعامل

تأثير، قدره (0,326)، ويمكن فهم مثل هذه النتيجة على ضوء ما يختزنه متغير نمط زواج الأقارب من قيم واتجاهات تقليدية، قد تسهم في زيادة تبني الأزواج لمواقف اعتقادية ترهن مسألة الإنجاب لحكم القضاء وقدره.

أما ما يتعلق بأثر "**نقاش الزوجين وتفاهمهما حول أهدافهما ومواقفهما الإنجابية**" على اتجاهاتهما القدرية، فتوضح النتائج أن لمثل هذه المواقف آثاراً هامشية وضعيفة على اتجاهاتهم القدرية بخصوص سلوكهما الإنجابي، وهي نتيجة غير متوقعة ولا تتفق مع آلية عمل هذا المتغير وما يتضمنه من دوافع، فعملية التفاهم والحوار بين الزوجين تتضمن كثيراً من المرونة في العلاقة بين الزوجين، قد تفضي إلى مزيد من الانسجام والتفاهم حول سلوكهما الإنجابي، مما يعزز من فرص طرح قضية الإنجاب ودفعها لتكون ضمن مجال الاختيار الحر الواعي، وهذا من شأنه أن يزيد إدراك الزوجين في أن تحديد حجم أسرتهما هو رهن إرادتهما، كما أن من شأن هذا المتغير إثارة وعيهما حول عدم وجود مسوغ لإنجاب عدد كبير من الأطفال، وبمزايا الأسرة الصغيرة الحجم، وأهمية الاحتفاظ بتوازن منطقي بين حجم الأسرة ومواردها (منير كرادشة، 2007). وقد يزيد لجوء الزوجين إلى النقاش والحوار من وعيهما الصحي، وجعلهما أكثر تقديراً لمخاطر الإنجاب وأكثر طمعاً بالحصول على مستوى معيشي مناسب، ومن ثم زيادة ميلهما لإخضاع سلوكهما الإنجابي للتنظيم والتخطيط وعدم تركه للقضاء والقدر.

بالمقابل تبرز النتائج أن باقي متغيرات الدراسة مثل: "الانتماء الديني، عمر المرأة عند الزواج" هي متغيرات هامشية وليس لها تأثير مفسر إحصائياً لاتجاهات الأزواج القدرية.

وهذه النتائج بصورتها الإجمالية، تعزز صحة توجهاتنا حول صعوبة عزل تأثير المتغيرات ذات الصيغ الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية المختلفة عن باقي متغيرات الدراسة، بسبب طبيعة التأثيرات وكثرتها وتداخلاتها، إضافة إلى كثرة التأثيرات المتبادلة التي تتضمنها هذه المتغيرات. وعلى الرغم من أن أهم ميزات نماذج التحليل الإحصائي المستخدمة تتجلى بقدرته على إدخال أكبر قدر من المتغيرات المستقلة وقياس تأثيرها على المتغير التابع وتحديد صافي تأثير كل متغير مستقل على حدة، وميزته في ضبط تأثير باقي متغيرات الدراسة المدخلة في التحليل، فإن إمكانية تحقيق هذا الطرح المنهجي تتسم بالصعوبة والتعقيد – كما

هو ملاحظ – نتيجة قوة وعمق تداخل مثل هذه المتغيرات بعضها مع بعض، وعدم القدرة على تحديد صافي تأثير كل واحد من هذه المتغيرات أو عزل تأثيراتها المختلفة بعضها عن بعض.

2 – نتائج نموذج تحليل الانحدار الخطي العام لأثر اتجاهات الأزواج القدرية على مستوى خصوبتهم:

يقوم هذا الجزء من الدراسة، ببحث وتحليل أثر متغير "اتجاهات الأزواج القدرية" على متغير حجم الخصوبة الفعلية، وذلك عند إدخاله مع مجموعة كبيرة من المتغيرات المستقلة وعزل تأثيرها وضبطه.

تظهر نتائج جدول (5) – المتعلق بنتائج التحليل الخطي العام لعلاقة متغيرات الدراسة المستقلة مع متغير حجم الخصوبة الفعلية في الأسرة – مجموعة من النتائج المهمة، ولعل من أهم هذه النتائج التي تجدر الإشارة إليها، تلك المتعلقة بكل من متغير "مستوى تعليم الزوج والزوجة" اللذين يظهران تأثيراً سلبياً ومعنوياً على الخصوبة الزوجية في الأردن، وبمعامل تأثير قدره (–0,045، –0,071) على الترتيب؛ أي أنه كلما ارتفع احتمال تعليم الزوجين، قل مستوى الخصوبة لديهما، ويعد نمط تأثير هذا المتغير متوقعاً نتيجة طبيعة وخصوصية تأثيره وانعكاساته العميقة على خلفية المبحوثين سواء الاجتماعية أم الاقتصادية، خاصة تأثير مستوى تعليم الزوجة، كون الزوجة هي محور العملية الإنجابية، وعليها تقع جميع التبعات المترتبة على هذه العملية، بصورة مباشرة. وعليه، فإن ارتفاع مستوى تعليم الزوجة من شأنه أن يعزز من احتمالات حدوث تغيرات في اتجاهاتها ومواقفها وميولها نحو الاستثمار في نوعية الأطفال، لا في عنصر الكم منهم (لولوة المسند، 1998).

جدول (5)
نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي العام (GLM)
وعلاقتها بمستوى الخصوبة الفعلية

اسم المتغير	T for HO: parameter = o قيمة اختبار ت	Standard error الخطأ المعياري	Parameter Estimate قيمة معامل الانحدار R^2	Prob > ITI مستوى الدلالة
الانتماء الديني*	−9,260	0,16063	−0,04875	0,0001
مستوى تعليم الزوجة*	−4,149	0,03398	−0,04099	0,0001
مكان الإقامة الحالي	1,472	0,00104	0,001524	0,1412
عمر المرأة الحالي	4,832	0,06445	0,08864	0,220
عمر الزوجة عند الزواج الأول*	−30,129	0,008698	−0,02606	0,0001
عدد الأطفال الذكور الأحياء المنجبين في الأسرة*	6,22	0,022	−,01400	0,0001
درجة القرابة بين الزوجين	0,549	0,016932	0,00929	0,5830
النقاش بين الزوجين حول حجم الأسرة	−1,376	0,05258	−0,07233	0,1690
مستوى تعليم الزوج*	−3,014	0,023478	−0,07077	0,0026
مشاركة المرأة في سوق العمل*	3,722	0,213165	0,045153	0,0002
وفيات الأطفال في الأسرة*	19,425	0,08187	−,05903	0,0001
استخدام موانع الحمل*	−4,636	0,06266	0,029048	0,0001

* متغيرات ذات مستوى دلالة إحصائية عند درجة ثقة (0,05) فأقل.

- أعيدت صياغة جميع المتغيرات في الجدول لتأخذ صيغة متغيرات متصلة "تصاعدياً أم تنازلياً" وبمستوى دلالة (,0000).
- مجموع قيمة R2 التراكمية بلغ (,4339).

غير أن آلية تأثير هذه المتغيرات على مواقفهن القدرية يشوبها كثير من الغموض والتعقيد؛ فقد يتم ذلك من خلال رغبة المرأة المتعلمة في خفض إنجاب الأطفال، أو نتيجة مباشرة لتأخر عمرها عند الزواج، أو نتيجة لزيادة استخدام موانع الحمل، أو من خلال رفع درجة تحضرها، وقد تشترك جميع العوامل السابقة مجتمعة، لتعمل على خفض حدة مثل هذه الاتجاهات، ومن ثم زيادة دافعيتها نحو الإمساك بسلوكها الإنجابي.

أما بالنسبة لطبيعة الأثر الذي أفرزه متغير مستوى تعليم الزوج، فيعد متناقضاً مع نتائج الدراسات السابقة، التي أشارت – في أغلبها – إلى أن مستوى تعليم الأزواج الذكور، ليس له تأثير واضح على خصوبته الفعلية، نتيجة لمواقفهم السلبية نحو تنظيم سلوكهم الإنجابي وضبطه؛ إذ أشارت هذه الدراسات (كرادشة منير، 2005) إلى أن لدى الأزواج الأردنيين اتجاهات قوية وواضحة نحو الاستمرار في الإنجاب وتكوين أسر كبيرة الحجم.

كذلك يظهر متغير عمر الزوجة عند الزواج تأثيراً سالباً وإحصائياً على الخصوبة الزوجية، وبمعامل تأثير قدره (−0,0260)، وهذا يعني أنه كلما زاد عمر الزوجة عند الزواج قلت خصوبتها، وتعتبر هذه النتيجة منسجمة – إلى حد بعيد – مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع عمر الزوجة عند الزواج كمتغير ديموغرافي وعلاقته بسلوكها الإنجابي بالتحليل والبحث، فهذا المتغير يصنف على أنه أحد المتغيرات الوسيطة ذات التأثير المباشر على سلوك الخصوبة السكانية، ويتضمن تأثيرات ذات أبعاد بيولوجية تتعلق بقدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب والمدة التي تقضيها وهي قادرة عليهما. كما يعد هذا المتغير ذا علاقة مباشرة بسلوك المرأة الإنجابي ومستوياته لارتباطه بمجموعة متداخلة من المتغيرات الاجتماعية الثقافية ذات الأثر المباشر والفاعل على مواقفها واتجاهاتها الإنجابية، فبزيادة عمر المرأة عند الزواج تزداد المدة التي تقضيها وهي بحالة زواج، ومن ثم تزداد خبرتها ومعارفها الذاتية، كذلك تزداد فرصها في إنجاب العدد المرغوب فيه من الأطفال (Obermeyer and Cardenas, 1997). ومن جهة أخرى فإن رفع عمر المرأة عند الزواج يبعدها عن تلك الأعمار الصغيرة، ويزيد من احتمالية نضوجها ذاتياً، ويزيد من وعيها، كما يرفع من قدرتها على تحديد أولوياتها، وهذا من شأنه أن يزيد فرص تحكمها بسلوكها الإنجابي.

ويظهر متغير الانتماء الديني تأثيراً معنوياً واضحاً على سلوك خصوبة المرأة بمعامل تأثير، قدره (050,−). وتشير الأدبيات السكانية بهذا السياق إلى أن تأثير الدين يبقى تأثيراً غامضاً ويعتريه كثير من الغموض، سواء بالنسبة لآلية تفاعله مع سلوك الخصوبة، أم بسبب تداخلات تأثيره مع متغيرات ذات صيغ اجتماعية اقتصادية ثقافية مختلفة، أم لصعوبة عزل صافي تأثيره عن أثر باقي متغيرات الدراسة الأخرى. غير أن نتائج جدول (5) تظهر أن هناك تأثيراً واضحاً ومهماً لمتغير الدين على مستويات الخصوبة الزواجية، وهذه النتيجة تتفق مع ما خلصت إليه نتائج الدراسات السابقة بهذا السياق (دائرة الإحصاءات العامة، 2003) التي أكدت اقتران ارتفاع خصوبة المرأة بزيادة احتمال أن تكون مسلمة، وانخفاض خصوبتها في حالة كونها مسيحية، وعزت هذه النتيجة – ولو جزئياً – إلى أن الزوجات المسيحيات لديهن اتجاهات أكثر مرونة بخصوص تخطيط سلوكهن الإنجابي، وهن كذلك أكثر نزعة نحو تشكيل أسر صغيرة الحجم، ومن ثم، فإن اتجاهاتهن القدرية أقل وضوحاً مقارنة بالزوجات المسلمات. أما بالنسبة لمتغير عدد الأطفال الذكور المنجبين في الأسرة، فيبرز كمتغير مهم ومؤثر على مستوى الخصوبة الزواجية، وهذه النتيجة متوقعة، وتتفق بشكل كبير مع نتائج الدراسات السابقة، وآلية تأثير مثل هذا المتغير على سلوك الأزواج الديموغرافي.

كذلك أظهر متغير عمل المرأة تأثيراً معنوياً وسالباً مع متغير الخصوبة الزوجية، وبمقدار تأثر، قدره (0,0450)، وهذا يعني أنه كلما زاد احتمال مشاركة المرأة بسوق العمل قلت خصوبتها. وتعد هذه النتيجة منسجمة ومتوقعة أيضاً، وتتفق مع أغلب نتائج الدراسات السابقة (جون كالدويل، وبات كالدويل، 1985) التي بحثت في هذا الموضوع؛ فعمل المرأة يضعها أمام خيارات حاسمة؛ فإما إنجاب العدد المرغوب من الأطفال ومن ثم ترك سوق العمل، و إما الاستمرار بسوق العمل ومن ثم تنظيم خصوبتها، والاكتفاء بإنجاب عدد محدود من الأطفال؛ أي أن عمل المرأة يخلق تعارضات ملحوظة بين الأدوار التقليدية للمرأة التي اعتادت أن تؤديها وأدوارها الجديدة النابعة من دورها كامرأة عاملة ومستقلة اقتصادياً.

أما بالنسبة لتأثير متغير استخدام موانع الحمل على حجم الخصوبة الفعلية، فيمكن الإشارة هنا إلى أهمية مثل هذا المتغير بحكم طبيعة تأثيراته المباشرة على سلوك الخصوبة؛ إذ يظهر هذا المتغير تأثيراً سالباً ومعنوياً على حجم الخصوبة الفعلية وبمعامل تأثير قدره (0,0290−)؛ أي أنه كلما زاد احتمال استخدام الموانع

قلت الخصوبة الزوجية. كذلك يظهر متغير وفيات الأطفال في الأسرة تأثيراً سالباً ومعنوياً مع الخصوبة الزوجية، وهذا التأثير يعد متوقعاً ومنطقياً بسبب طبيعة تأثير هذا المتغير وخصوصيته البيولوجية وانعكاساته السايكولوجية على الزوجين.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن متغير نمط الزواج من داخل الأنساق القرابية (زواج الأقارب)، يعكس اتجاهات أكثر إيجابية نحو الحصول على حجم أسرة كبيرة، ومن ثم التقليل من احتمال ضبط مثل هذا السلوك، خاصة أن مثل هذه الأنماط الزواجية كثيراً ما تنطوي على "خدمات مجانية للعناية بالأطفال" سواء من قبل الأهل أم كبار السن في الأسرة، وبشكل خاص في المناطق الريفية، حيث ينتشر فيها نظام العائلة الممتدة التي تمتاز بسيطرة كبار السن على موارد الأسرة، وممارسة ضغوطات متواصلة على الأزواج للحصول على عدد كاف من الأطفال، وغالباً ما يمتاز الأزواج داخل هذه الأنماط الزواجية بزيادة دوافعهم لإنجاب عدد كبير من الأطفال، سعياً للحصول على العدد المطلوب والمفضل من الأطفال الذكور، على عكس زواج الأباعد "زواج من خارج نطاق الأقارب"، وهو زواج يمتاز عادة بكونه زواجاً غير مرتب من قبل الأهل أو كبار السن في العائلة، ويكون فيه الأزواج غير معرضين لشدة الضغوطات نفسها التي يتعرض لها نظائرهم ممن تزوجوا من النسق القرابي نفسه. وتؤكد الأدبيات الديموغرافية بهذا الصدد (عبدالخالق الختاتنة، ومنير كرادشة، 2007) ارتباط هذا المتغير ارتباطاً سلبياً واضحاً مع حجم الخصوبة الفعلية؛ أي أنه كلما زادت درجة القرابة بين الزوجين زاد حجم الخصوبة الفعلية لديهما. أما بالنسبة لمتغيرات مثل عمر المرأة الحالي، سبق حدوث وفاة للأطفال الرضع في الأسرة وعدد الأطفال الذكور المنجبين في الأسرة، فتشير نتائج الدراسة إلى وضوح هذه المتغيرات وأهميتها بحكم طبيعة وعمق تأثيرها المباشر على سلوك المرأة الإنجابي.

أما بخصوص متغير "مكان الإقامة الحالي" فتؤكد نتائج جدول(5)، بروزه بوصفه متغيراً ذا تأثير هامشي وضعيف على تباين خصوبتها، ويمكن تفسير ذلك على ضوء أن كثيراً من الأسر – خاصة التي تقطن حالياً في المناطق الحضرية في الأردن – هي من الأسر التي هاجرت بشكل أسري من الأرياف في فترات متقاربة وسكنت في أماكن متقاربة في المناطق الحضرية التي هاجرت إليها (الزغل، علي، 1989)؛ مما ساعد على استمرارية بقاء نسق القيم والتقاليد المتوارثة، خاصة تلك المتعلقة بتفضيل كثرة الإنجاب واستمراره وعدم تنظيمه، وهذا يفسر عدم ظهور

تباينات واضحة فيما يتعلق بسلوك الأفراد الإنجابي تبعاً لاختلاف مناطق إقامتهم. وبصورة عامة فإن متغير مكان الإقامة ينطوي على مضامين اجتماعية ثقافية مختلفة، ويعد أكثر تعبيراً عن خصائص المحيط وعلاقاته مع سلوك الأفراد الإنجابي، كما يتضمن مؤشرات مهمة عن الوسط وخصائص المحيط الذي يعيش في كنفه هؤلاء الأزواج.

كما توضح النتائج أن متغيرات مثل: **سبق النقاش بين الأزواج حول حجم أسرهم المرغوبة**، ليس لها تفسير معنوي على سلوك الخصوبة في الأردن. ويمكن تفسير هذه النتيجة استناداً إلى أن هذه المتغيرات ليست أصيلة في ثقافة مجتمعاتنا الشرقية ذات الصيغ الأبوية الذكورية، فالثوابت التقليدية والعقائدية تجاه عملية الإنجاب هي التي تسهم في تعطيل دور هذه المتغيرات وتأثيراتها المحتملة على مستوى الخصوبة في المجتمع.

الخلاصة:

تؤكد أغلب الدراسات السابقة، التي بحثت في موضوع الخصوبة والعوامل الملازمة لها عدم تجاوب مستويات الخصوبة مع خطط التنمية التي تطرحها الدولة، وتعزو الدراسات ذات الصلة عدم التجاوب – بالمقام الأول – إلى رسوخ القيم والتقاليد والاعتقادات الموروثة، خاصة المتعلقة بمواقف الأفراد الإنجابية، إذ إن كثيراً من الأزواج في المجتمع لا يسعهم تنظيم سلوكهم الإنجابي أو الإعلان عن رغباتهم الإنجابية؛ نظراً لاعتبارهم مسألة الإنجاب مسألة مرتبطة بالقضاء والقدر، وقد أكدت نتائج هذه الدراسة أهمية وقوة مثل هذه الاتجاهات والمواقف في تشكيل ملامح الخصوبة السكانية في المجتمع الأردني، كما أكدت أهمية مثل هذه المواقف في تحقيق ثبات نسبي وواضح في سلوك الخصوبة ومستوياتها في الأردن خلال فترة الإسناد الزمني لهذه الدراسة الممتدة بين 1985–1990. وبينت الدراسة أن اتجاهات الأزواج نحو تنظيم أسرهم عطل عن سابق قصد بفعل اتجاهات الأزواج القدرية.

كما أظهرت الدراسة أن اتجاهات الأفراد القدرية، ترتبط بعلاقات وثيقة الصلة مع خلفية الأفراد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مثل "المستوى التعليمي للزوجين، مكان الإقامة في الأصل، عمر المرأة الحالي، عمرها عند الزواج، إسهام المرأة بسوق العمل، حدوث وفيات الأطفال في الأسرة، استخدام موانع الحمل".

كما توضح المراجعة التقييمية لأهم نتائج الدراسة، أن هناك مجموعة من الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية تشكل قواسم مشتركة تحد من مواقف الأزواج القدرية؛ إذ تشير النتائج إلى تميز الأزواج المتعلمين الذين يقطنون المناطق الحضرية، والذين يتسم زواجهم بكونه زواج أباعد، والذين يلجؤون إلى الحوار والنقاش حول سلوكهم الإنجابي بانخفاض مواقفهم أو اعتقاداتهم القدرية بشأن سلوكهم الإنجابي؛ مما يؤكد أهمية هذه المتغيرات في تعزيز اتجاهات الأزواج ومواقفهم نحو الإمساك والتحكم بسلوكهم الإنجابي.

كما خلصت نتائج التحليلات المتقدمة – التي عمد من خلالها لإدخال أكبر قدر من المتغيرات المستقلة وقياس صافي آثارها على المتغير التابع بعد ضبط آثارها – إلى أهمية تأثير متغيرات مثل "مستوى تعليم الزوجة والزوج، مكان الإقامة، عمر الزوجة الحالي، النقاش بين الزوجين، استخدام الموانع، حدوث وفيات لأحد الأطفال في الأسرة، على مواقفهم القدرية". وخلصت الدراسة إلى أن من شأن هذه المتغيرات أن تحد وتضعف من مواقف الأزواج القدرية بخصوص سلوكهم الإنجابي. وبالمقابل أشارت النتائج إلى ضعف وهامشية صافي تأثير متغيرات مثل "خصوبة المرأة الفعلية، الانتماء الديني، عمر المرأة عند الزواج، حالة عملها" على مواقفهم واتجاهاتهم القدرية.

وتفيد نتائج الدراسة، أن هناك أكثر من سبب يؤكد صحة الاعتقاد الذي مفاده أن اتجاهات الأزواج ومواقفهم القدرية المتعلقة بسلوكهم الإنجابي آخذ بالتغير في الأردن؛ فهناك مزيد من الاهتمام من قبل المؤسسات الرسمية – إضافة للمؤسسات غير الرسمية كصندوق الملكة علياء واللجنة الوطنية للسكان والمؤسسات الخاصة المهتمة في تنظيم الأسرة– بمثل هذه الاتجاهات التي تسعى لتوضيح هذه المفاهيم السكانية والمواقف المتعلقة بتنظيم الأسرة، وما يلازمها من اعتقادات خاطئة في المجتمع الأردني.

وبصورة عامة يمكن القول هنا: إن انخفاض الخصوبة في الأردن خلال فترة الدراسة بقيت مرهونة – إلى حد بعيد – بمقدار ما تحقق من تأثيرات على اتجاهات ومواقف مساندة للخصوبة المرتفعة ومدى النجاح في إحلال أفكار أكثر مرونة حول مفهوم تنظيم الأسرة.

فتنظيم سلوك الخصوبة في نهاية الأمر مسألة تهم المجتمع ككل، ويبدو أنه لا سبيل لإحداث تغييرات جذرية في مستوياتها دون إحداث تغييرات مسبقة، أو على الأقل موازية في المعتقدات والاتجاهات السائدة الملازمة لها. وهناك حقيقة أخرى لا يمكن تجاهلها بهذا الخصوص، تتجلى في أنه على الرغم من توافر مجموعة مختلفة من الإجراءات التي عززت ميول الأزواج لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة في الأردن في تلك الفترة، فإن المحاولات الجادة لإحداث تغييرات جذرية على هذه المفاهيم بما فيها مواقف الأفراد واتجاهاتهم حول سلوكهم الإنجابي، لم تعط الأولوية القصوى.

وتخلص الدراسة هنا إلى أنه دون إيجاد مجموعة من التدابير اللازمة لخلق مناخات ايجابية نحو تقبل فكرة أو مفهوم تنظيم الأسرة، وإيجاد أنماط معيارية، وثقافية تنهض بمهام التوعية بمفاهيم تنظيم الأسرة، وتعزز تقبل الأزواج في المجتمع الأردني للحقيقة الاجتماعية القائلة: إن "عملية الإنجاب ماهي في نهاية المطاف إلا قضية سلوكية يمكن الإمساك بها وتنظيمها أكثر من كونها قضية بيولوجية"، فإن مستوى الخصوبة مرشح للبقاء ضمن مستوياته العالية، وبعيداً عما هو منشود أو مخطط له.

المراجع:

جورج، أمرهور، وأنطوني ماير (1986). حجم الأسرة المفضلة ومنع الحمل في الجمهورية العربية السورية. **اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا**. العدد 28: 73 – 81.

جورج ريتزر (1993). **رواد علم الأجتماع**. ترجمة مصطفى خلف وآخرين، الطبعة الأولى، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جوزيف الشامي (1977). أثر المذاهب الدينية في تباينات الخصوبة، نظرة في بعض الفرضيات والنتائج. **النشرة السكانية، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا3، عدد13.**

جون كالدويل، جون، كالدويل وبات (1985). تحول الخصوبة والإشارة إلى منطقة. **اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. السكان والتنمية**، عدد(3): 12–55، الأردن: عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (1988). مسح اتجاهات الأزواج نحو الخصوبة في الأردن 1985. تقرير النتائج الرئيسية، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، الأردن: عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (1992). مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 1990. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن: عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (1998). مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 1997. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن: عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2005). النتائج الأولية للتعداد السكاني لعام 2004. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن: عمان.

دائرة الإحصاءات العامة(2003). مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2002. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن: عمان.

سناء الخولي (1978). **الزواج والعلاقات الأسرية**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عبدالخالق الختاتنة، ومنير كرادشة (2007). أثر بعض المتغيرات الاجتماعية على سلوك المرأة الإنجابي في الأردن. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، عدد 4، مجلد 33: (935–970).

المنيزل، عبدالله فلاح(2000). الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الإحصائية (Spss). دار وائل للنشر، طبعة أولى، الأردن: عمان.

علي الزغل، (1989). **التغير في الخصائص البنوية للأسرة في شمال الأردن: دراسة ميدانية**، منشورات جامعة اليرموك.

عيسى المصاروة (2003). التوافق بين الممارسات والرغبات والنوايا الإنجابية للمرأة الأردنية المتزوجة، **مجلة دراسات، العلوم الاجتماعية والإنسانية** عدد1 مجلد 30: (156–169).

فوزي سهاونة، ومنير كرادشة (1992). خصائص مستخدمي موانع الحمل وعلاقتها في حجم الخصوبة الفعلية في الأردن. **مجلة دراسات** م 9أ، ع 2، الجامعة الأردنية: (75–88).

فوزي سهاونة، ومنير كرادشة (1994). الاستثمار في تعليم الأبناء وعلاقته بالخصوبة المفضلة والفعلية في الأردن. **دراسات**، المجلد 21(أ) عدد 1، 236 – 259 الجامعة الأردنية، الأردن: عمان.

اللجنة الوطنية للسكان، الأمانة العامة (1998). التأثيرات السكانية على التنمية كتاب مرجعي لصانعي القرارات وواضعي السياسات، الأردن: عمان.

لولوة المسند (1998). أثر التعليم وعمل المرأة على سلوك الخصوبة في دولة قطر. **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، عدد 14: 192–222.

منير كرادشة، (2005). السلوك الإنجابي والقرابة في الأردن (1997): دراسة ديموغرافية تحليلية **المنارة للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة آل البيت عدد4، مجلد11: 417–463.

منير كرادشة، (2007). **السلوك الإنجابي في الأردن: دراسات ديموغرافية**. المركز القومي للنشر، طبعة أولى، الأردن: أربد.

موسى شتيوي، ومنير كرادشة (2001). العلاقة بين مستويات تعليم الزوجة وسلوكها الإنجابي في الأردن، **مجلة دراسات، العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مجلد 28 (ملحق): 786–810، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

هدى زريق، (1987). **نظرة حول تطور دراسات الخصوبة**. النشرة السكانية للجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، ع 31.

Ahman E, & Iqbal.S (2004) Unsafe abortion: Global and regional estimations of the induce of the incidence of unsafe abortion and associated mortality. In 2000" Fourth edittion, Geneva: World Health Organization.

Becker, G.(1960) An economic analysis of fertility in universities *national bureau committee for economic research, demographic and economic change in developed countries*. Princeton: Princeton University Press.

Cain, M (1984). Women's status and fertility in developing countries: Son Preference and economic security. *Working Paper No. 110*. New York, Center for Policy Studies.

Caldwell J. (1982). *Theory of fertility decline*. Academic Press. New York.

Cambell, O & Wendy J. (2006) *Strategies for reducing maternal mortality: Getting on with what works*. Lancet (9-543).

Crissey, S (2005). Effect of pregnancy intention on child wellbeing and development: combining retrospective reports of attitude and contraceptive use, *Population Research and Policy Review* 24(6).

Easterlin, R. (1975). An econometric framework for fertility analysis. *Studies in Family Planning* (New York, NY), Vol 6, no 3: 1-56.

Eltigani. E, Eltigani (2001). Child bearing in five Arab countries *Studies in Family Planning* vol (32) no(2): 234-267.

Fawcett. J (1983). 'Perceptions of the value of children: satisfactions and cost. In Bulatao and Lee, Determinants of fertility in developing countries, A summary of knowledge. Washington D.C National Academic press.

Freedman. R, Albert. J, Hermalin and Ming Cheng.C (1975). Do statements about desired family size predict? The case of Taiwan 1967-1970, *Demographic* vol 12 No 4: 82-109.

Hobcraft. J.(1980). Illustrative analysis: Evaluating fertility levels and trends in Colombia: *WFS Scientific Reports no*. 15: 7-67.

Karadshsh, M, (2007). *Estimation of birth intervals in Jordan*: The National Center for Publishing(1) Irbd-Jordan.

Krik.D (1967). Factors affecting moslem nationality. In B. R, Berelson et al (Eds) Family planning and poouaItion programs, Chicago, University of Chicago press.

Lindert. P (1980). Child costs and economic development. In population and economic change in developing countries, Edited by Easterlin, Chicago press.

Obermeyer.C. and.Cardenas. R (1997). Son preference and differential treatment in Morocco and Tunisia *Studies in Family Planning*, vol: 28, no.3: 245-277.

Pullum T. (1983). Correlations of family size desire in determinants of fertility in developing countries. Edit by Bulato and Lee, Academic Press New York.

Rodriguez G. Hobcraft,. J, McDonald, J Menken, J. m Trussell.J (1984). A comparative analysis of determinants of birth intervals, comparative studies N(30), WFS, London.

Warren. C el- al., (1990). Fertility and family planning in Jordan results from the 1985 Jordan husband fertility survey, *Studies in Family Planning*. vol 21, No 1: 189-222.

قدم في: نوفمبر 2007

أجيز في: أكتوبر 2008

Determinants of Attitudes to Religion and their Impact on Fertility Behavior in Jordan: Retrecipective Study

Muneer Karadsheh [*]
Nayef Al-Banawe [**]

The objective of this study is to investigate the relationship between demographic and socioeconomic variables and attitudes to religion in Jordan. The raw data for the study was taken from the Jordan Population and Family Health Survey 2002 (JPFHS), which was conducted by the Department of Statistics. The study employs descriptive and non-descriptive statistics, such as Logistic Regression Analysis and General Linear Model (GLM). The findings show that nearly 5% of married women in Jordan report having attitudes to religion affecting their reproductive life.

The findings also show that the women's level of education, age at marriage, current age, family size and over-use of contraceptives have a significant relationship with their attitudes to religion. The husband's level of education, kinship marriage patterns, women's worker status, premarital examinations and the women's level of education have been found to have no important relationship with attitudes to religion in the family.

Key words: Social variables, Demographic variables, Reproductive behavior, Attitudes to religion.

* Dept of Sociology and Social Work College of Arts, Yarmouk University, Jordan.
** Dept of Socialogy, College of Arts, Mutah University, Jordan.